



الجلسة ٦٦٧٢

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كابرال..... (البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي..... السيد تشوركين
	ألمانيا..... السيد فيتغ
	البرازيل..... السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك..... السيد باربايتش
	جنوب أفريقيا..... السيد ماشاباني
	الصين..... السيد يانغ تاو
	فرنسا..... السيد برانيس
	غابون..... السيد مونغارا - موسوتسي
	كولومبيا..... السيد أوسوريو
	لبنان..... السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية..... السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا..... السيد أميوفوري
	الهند..... السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية..... السيدة دي كارلو

## جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2011/507)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل

الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/2011/726)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١  
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال

لدى الأمم المتحدة (S/2011/726)

ترأست البوسنة والهرسك الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن باهتمام كبير والتزام ثابت بزيادة تعزيز شفافية وفعالية عمل مجلس الأمن. مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، قمنا بتنظيم حلقة عمل عن أساليب العمل لأعضاء الأمم المتحدة بالتعاون مع اليابان الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي. وشاركنا أيضا في اجتماع الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وعقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أربعة اجتماعات. وأود أن أوجه انتباهكم إلى بعض المسائل التي ناقشها أعضاء الفريق العامل غير الرسمي في تلك الاجتماعات.

فيما يتعلق بتبسيط البيان الموجز عن المسائل المعروضة على المجلس، شرعنا في النظر في سبل تقليص قائمة تلك المسائل قيد النظر الفعلي. وترد المبادئ التوجيهية التي تنظم الاحتفاظ بالبيان الموجز في الجزء التاسع من مذكرة الرئيس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507). ولكنها عملية مستمرة وتحتاج إلى تحقيق المزيد من التقدم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقرة ٥٣ من الوثيقة S/2010/507 تنص على قيام المجلس باستعراض البيان الموجز في مطلع كل عام لكي يجزم فيما إذا كان قد اختتم نظره في جميع البنود المدرجة. وبناء على ذلك، قد يكون شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وقتا مناسباً للنظر في هذه المسألة.

وقد ناقشنا أيضا التساوي في عمل المجلس، الذي يعني ضمنا التوزيع المتساوي لاعتماد القرارات المتعلقة بدورات الولايات والإبلاغ.

وخلال الجلسة المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، شهدنا اهتمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في السبل الممكنة لمشاركتها في المسائل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أدعو ممثلي الأردن وإسبانيا وأستراليا وجمهورية إيران الإسلامية وبلجيكا وسلوفينيا وسنغافورة والسودان وسويسرا وغواتيمالا وفنلندا وكوستاريكا ولكسمبرغ وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك ونيوزيلندا واليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/726، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد بارباليتش** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. إنها المناقشة المفتوحة الرابعة بشأن هذه المسألة، مما يدل على ازدياد اهتمام جميع أعضاء الأمم المتحدة، وازدياد الشفافية في عمل مجلس الأمن، وعزمه على التفاعل مع الأعضاء عموما عند معالجة المسائل ذات الاهتمام والمنفعة المشتركين.

وإذ نحن عضو في المجلس على مدى عامين تقريبا، فإننا نقر بأهمية المشاورات غير الرسمية بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك توازن أكبر بين مشاورات المجلس غير الرسمية وعقد الاجتماعات العلنية. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل أهمية التفاعل غير الرسمي مع العضوية الأوسع، بما في ذلك الحوار التفاعلي غير الرسمي. وقد عقد المجلس خلال هذا العام أربع جلسات حوار تفاعلية غير رسمية بشأن بوروندي، ودارفور، وإريتريا وليبيا. ونحن نرى أن ذلك التفاعل يقدم قيمة مضافة للمجلس في عملية اتخاذ القرارات، وينطوي على إمكانية توليد إحساس بالملكية المشتركة وتعزيز إمكانيات التنفيذ.

إننا نقر بتحقيق تحسن فيما يتعلق بمواصلة تقديم الإحاطات الإعلامية للبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات شرطية بوصفها جزءا من جهود تنفيذ ولايات حفظ السلام بشكل أكثر فعالية. ونحن نعتقد أن هناك مجال أمام المجلس لتعزيز التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن أداة الاتصال الرئيسية بين مجلس الأمن وعموم الأعضاء تتمثل في التقرير السنوي للمجلس، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يتضمن مواد تحليلية وموضوعية أكثر.

وعندما نتكلم عن الشفافية في عمل المجلس، فإننا لا نعني التفاعل مع غير الأعضاء في المجلس فحسب، بل أيضا زيادة الشفافية فيما يتعلق بالجمهور العام، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وتشعر البوسنة والهرسك أن الاجتماعات بصيغة آريا تمثل أداة ملائمة للمشاركة في حوار غير رسمي معزوم مع مجموع أعضاء الأمم المتحدة، والبلدان المعنية، والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية، والخبراء، وممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن. وقد وجهت إلينا الأسئلة حول إمكانية مشاركتها في ترشيح البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وتنشيط أساليب عمله، واستعراض عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وبوسنة والهرسك، إذ تضع في اعتبارها دعوات أعضاء الأمم المتحدة عموما إلى تعزيز التعاون، فقد أثارت مسألة مواصلة زيادة الشفافية في عمل المجلس واقترحت على أعضاء فريق العمل غير الرسمي النظر في فكرة عقد إحاطات إعلامية منتظمة لغير الأعضاء في المجلس بشأن أساليب عمل المجلس. ونحن نرى أن هذه العملية يمكن أن تكون ذات منافع مشتركة. وستكون فرصة ثمينة للمجلس أن يستعرض بصفة دورية التقدم في تنفيذ تدابير معينة، آخذا بعين الاعتبار آراء عموم الأعضاء، والنظر عند الاقتضاء في إجراء تعديلات ممكنة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ترى البوسنة والهرسك أن مجلس الأمن حقق تقدما كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية في إصلاح أساليب العمل والانفتاح، كما ورد في مذكرة الرئيس S/2010/507. إننا نكرر التأكيد على موقفنا الذي أوضحناه سابقا من أن تنفيذ مذكرة الرئيس ٥٠٧ يجب أن يتم على أساس الحاجة إلى إيجاد التوازن الملائم والكافي بين المبادئ أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بالكفاءة، والشفافية والتفاعل من ناحية، والحوار مع غير الأعضاء في المجلس من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاركة المستمرة لمجموعة الدول الصغيرة الخمس في تقديم مساهمات إيجابية لإصلاح أساليب عمل المجلس، سواء بالطرق الرسمية أو غير الرسمية.

من استخدام مجموعة أدوات الدبلوماسية الوقائية وإلى الاستثمار في تطوير آليات تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وينبغي الاستخدام الكامل لأحكام الفصلين السادس والثامن. إن فرض الجزاءات واستعمال القوة لتسوية الصراعات مناسبان عندما تُستنفذ جميع الإمكانيات الأخرى، وحينما يكون التهديد للسلم والأمن الدوليين جلياً ويحظى قرار اللجوء إلى الفصل السابع بتأييد أعضاء المجلس على أوسع نطاق ممكن.

ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام والوثيقة الصلة إلى حد كبير التأويل غير المتسق والعام لقرارات المجلس في الحالات التي يتم فيها تكميل تلك القرارات أو تفويضها بتدابير الضغط الأحادية الجانب. إننا نعتقد أن تلك الأنشطة لا يمكن قبولها وتقوض سلطة المجلس. ونحن نشدد على أهمية هذه المسألة ولو أننا نرى أنها تتجاوز البند في جدول أعمال المجلس بشأن أساليب عمل المجلس. وهناك مجموعة أخرى من الأحكام التي لا تمت بصلة لأساليب عمل المجلس وهي المتعلقة بحق النقض.

ولتحقيق المزيد من الفعالية لعمل المجلس وجعله أكثر استجابة لحقائق الواقع في الميدان، يجب أن نعمل بدقة لإصلاح أساليب عمله. ولهذا الغرض، أنشأنا وشغلنا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ومع أن أنشطة الفريق ليست علنية، إلا أنه يعمل بطريقة منظمة ومنطقية ويتفاعل بناء مع جميع الوفود المعنية للدول الأعضاء. وينبغي أن يكون مفهوماً في هذا الصدد أن مقترحات تعزيز الشفافية في أنشطة المجلس لا ينبغي أن تقوض فعاليته أو قدرته على الاستجابة الفورية للحالات التي تستدعي ذلك. وينبغي للحوار بشأن هذه المسألة أن يجري بطريقة متوازنة ومهنية، وبدون تسييس.

واليوم، أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة أخرى للتفكير في وسائل عمل مجلس الأمن الناجحة، بالإضافة إلى تلك الممارسات التي يوجد مجال لإصلاحها. ومن شأن هذا التبادل للخبرات والمنظورات أن يساعد على ترسيخ أفضل ممارسات مجلس الأمن بما يحقق المنفعة المشتركة.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
إننا نولي أهمية بالغة لعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مسألة أساليب عمله. ونرى أن عقد هذه الجلسة وبهذه الصيغة دليل على تحسن الشفافية في عمل المجلس. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فالمجلس هو المسؤول عن وضع نظامه الداخلي، ولكننا مستعدون اليوم للاستماع بعناية إلى آراء زملائنا حول سبل جعل المجلس يعمل بفعالية أكبر.

ومن الواضح أن المجلس هو الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأنه في خدمة المجتمع الدولي بأسره. بيد أننا نود أن نلاحظ، في سياق إصلاح أساليب العمل، أن الأسئلة غالباً ما تركز على مواضيع أعم، مثل كيف يمكن للمجلس أن ينفذ بشكل أنجح وأنسب المهام المسندة إليه في الميثاق. فعلى سبيل المثال، توجه انتقادات للمجلس على أنه يتدخل في صلاحيات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وأود أن أشير إلى أننا نتشاطر هذا الشاغل. ويعني زملاؤنا في المجلس جيداً أن رد فعل الوفد الروسي كان دائماً واعياً وانتقائياً تجاه مبادرات نظر المجلس في المسائل المواضيعية، وخاصة حينما تكون ذات طابع عام. ونحن نعتقد أن المجلس يجب أن يركز على المسائل التي يمكن ويجب أن يتخذ بشأنها قرارات ملموسة.

إننا نتفهم كذلك القلق بشأن إمكانية لجوء المجلس أكثر مما ينبغي إلى استخدام البند السابع من الميثاق، بما في ذلك تطبيق الجزاءات. ونؤكد، في هذا الصدد، على أن الاتحاد الروسي دعا المجلس باستمرار إلى الاستفادة الفعالة

بها. ومن جانبنا، فإننا نعتبر أساليب العمل أداة للمجلس للعمل بشكل فعال. وأود أن أدلى ببعض الملاحظات في هذا الشأن.

ملاحظتي الأولى تتعلق بالجهود المبذولة لتحسين أساليب عمل المجلس. وتنقيح عام ٢٠١٠ للمذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2010/507) بشأن أفضل الممارسات قد أوضح أساليب عملنا، ونشكر وفد اليابان على ذلك. وهناك عدة نقاط تستحق الذكر. فالرئاسة مسؤولة عن تزويد جميع أعضاء المنظمة ومسؤوليها بما يحتاجونه من معلومات بشأن عمل المجلس. ولذلك، من الأهمية أن تستمر الممارسة المعمول بها بتزويدهم ببرنامج العمل في بداية كل شهر.

ومعظم جلسات المجلس تعقد علنية أو يستتبعها جزء علني. وفضلاً عن ذلك، هناك الآن عدد أكبر من المناقشات المفتوحة لجميع الوفود، وهو أمر محمود. ونرى أنه ينبغي أن يسود النمط العلني عندما يتعلق الأمر بالمسائل ذات الاهتمام العام. ومؤخراً، سمعنا من المفوض السامي لحقوق الإنسان هنا في هذه القاعة أكثر مما سمعناه في المشاورات.

وفيما يتعلق بمبادرة فرنسا والمملكة المتحدة، فقد أطلق حوار منتظم مع المساهمين بقوات في عمليات حفظ السلام. وبموافقة جميع الوفود المعنية، ينبغي لنا الآن أن نجعل هذا الحوار أكثر واقعية. وثمة جانب إيجابي آخر يتمثل في أن رئيس المجلس بات يلتقي الآن بشكل منتظم مع رئيس لجنة بناء السلام، كما أن رؤساء التشكيلات القطرية يُدعَوْنَ إلى الاشتراك في جلسات المجلس.

ملاحظتي الثانية تتعلق بكون المجلس قد دُلي على قدرته على التكيف مع المطالب الجديدة. فالمجلس سيد جدول أعماله وإجراءاته، وهي غير معقدة وتسمح بتغيير ممارساته وفقاً للاحتياجات. وتلك ميزة تحسب للمجلس أن يكون قادراً على مواكبة عمله والعمل وفق طلبات جديدة. وهناك أمثلة عديدة تشير إلى أنه يستطيع أن يفعل ذلك.

ونحن نشعر أن تحسين نوعية تفاعل المجلس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل التي تدخل ضمن اختصاصه تمثل مسألة أخرى من بين مسائل إصلاح أساليب عمله. وستكون إحدى المهام ذات الصلة في هذا الصدد هي صياغة أشكال وطرائق فعالة للحوار بين المجلس والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين. ويجب أن تستمر الممارسة المتمثلة في عقد مشاورات تنفيذية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات شرطية.

وقد أُنجز الكثير من العمل مؤخراً لإصلاح أساليب عمل المجلس. فقد زاد عدد الجلسات المعقودة بشأن مختلف المسائل، وجرى عقد اجتماعات حوار تفاعلية غير رسمية، واجتماعات بصيغة آريا. وإحدى أدوات الاتصال المنتظم بين المجلس وغير الأعضاء المعنيين هي الإحاطة الإعلامية التقليدية المقدمة من رئاسة المجلس. وستتولى روسيا رئاسة المجلس غداً، وأنا أدعو الجميع إلى اجتماع سيعقد يوم الجمعة ٢ كانون الأول/ديسمبر، حيث سأناقش النقاط البارزة في برنامج المجلس في الشهر المقبل. وأشار إلى أننا دعونا ١٧٨ ممثلاً دائماً لحضور ذلك الاجتماع، ولكن ثمانية فقط حضروا الإحاطة الإعلامية الماثلة في المرة السابقة.

**السيد براينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. كما أود أن أشكر ممثل البوسنة والهرسك على عرضه، وعلى عمله الممتاز كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وهذا النقاش ينبغي أن يكون، أولاً، فرصة للاستماع إلى آراء أعضاء المنظمة بشأن الطريقة التي يعمل مجلس الأمن

السياسية في بعض الأحيان، فإن حالات اللجوء إلى النقاط الإجرائية كانت استثناءات نادرة. وهذا يوضح أن مجلس الأمن يعمل بشكل جيد. لذلك، ينبغي لنا مواصلة الابتكار بغية اتخاذ قرارات أفضل. ولتحقيق ذلك، يمكن اتباع طرق مختلفة. أولاً، البعثات الميدانية التي تتيح فرصة لأعضاء المجلس لفهم أفضل للواقع والتخاطب مع أصحاب الشأن المحليين مباشرة. وينبغي أن تكون هناك وسيلة لتحديد أفضل للأهداف المتوخاة من تلك البعثات بشكل عملي أكثر.

أصبح التداول بالفيديو يستخدم الآن في التواصل مع بعثات الأمم المتحدة في الميدان. وهذا يمكن المجلس من تلقي المعلومات مباشرة وفي الوقت الحقيقي. كما أنه يتيح لمسؤولي الأمم المتحدة تجنب الاضطرار للسفر إلى نيويورك عندما تستدعي الضرورة وجودهم في الميدان. وربما يمكن أن نجعل استخدام هذه الأداة أكثر منهجية.

لقد طور المجلس نسقاً جديداً لجلساته يتيح له تبادل الآراء بشكل أفضل مع أعضاء الأمم المتحدة بشأن الحالات التي تعنيهم مباشرة. وفي هذا الصدد، فإن نمط الحوار التفاعلي يتميز بمرونة كافية للاستجابة لعدة فئات من الاحتياجات. وعلى سبيل المثال، فقد جعل من الممكن عقد عدة اجتماعات مع مسؤولين تشادين قبل أن ننشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونحن نؤيد هذا النمط من الممارسة، من حيث المبدأ.

وفي الختام، فإننا سنستمع اليوم إلى الكثير من الأفكار لتحسين أساليب عمل المجلس. ونشجع رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق على تجميع التوصيات العملية المقدمة.

**السيد مونغارار موسوتسي (غابون)** (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أثنى عليكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس

فالمجلس كثيراً ما يجتمع لعقد مناقشات مواضيعية، الأمر الذي يمكنه من موازنة نهجه مع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإنه يلتفت إلى خبرة المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية المتخصصة، إلى جانب المجتمع المدني عموماً. وفي نفس الوقت، ينبغي لنا تنفيذ توصية مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة التي تدعو إلى تعزيز الصلة بين عمل المجلس بشأن مسائل مواضيعية - مثل سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحماية المدنيين والتهديدات الجديدة - وجهوده بشأن حالات بعينها.

وثمة مثال آخر يتجلى في حقيقة أنه أصبحت للمجلس مبادلات منتظمة مع إدارة الشؤون السياسية بشأن الحالات المحفوفة بالمخاطر التي تستحق اهتماماً خاصاً. والمجلس بذلك يكون أقدر على توقع الأزمات والتنبؤ بها. ومن المهم متابعة ذلك الجهد وإشراك ممثلي الأمين العام بشأن المسائل المواضيعية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمنع جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وأخيراً، فإن المجلس اليوم يُحسن متابعة حالات الأزمة وما يتخذه من قرارات. وفي هذا الصدد، فقد قامت فرنسا، خلال رئاستها في أيار/مايو، بتنظيم مناقشة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.6539) جمعت أصحاب الشأن الرئيسيين إلى جانب المسؤولين الكونغوليين الآخرين. وسبق هذه الجلسة عقد حلقة دراسية مع المنظمات غير الحكومية، مما أتاح توطيد توافق في الآراء بشأن مسألة معقدة. ونعتقد أن هذه الممارسة، بما في ذلك الاتفاق العام، يمكن أن تكون مفيدة ومثمرة.

وختاماً، أود التأكيد على أهمية مواصلة الإبداع. فخلال الشهر الماضي، اضطر المجلس على ضوء الواقع على الساحة الدولية إلى اتخاذ قرارات هامة في ظروف صعبة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، على الرغم من خلافاتنا

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل الصراعات وحفظ السلام.

وأود أن أبدي ملاحظتين في هذا الصدد. تتعلق أولاهما بضرورة توثيق التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة الأزمات والصراعات المسلحة. وإرسال بعثات رفيعة المستوى من أعضاء المجلس، في الوقت المناسب، إلى البلدان التي تواجه حالات عدم استقرار يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين، قد يكون آلية قوية لإدارة الأزمات ومنع نشوب الصراعات المسلحة، على افتراض التعاون التام من جانب الدول المعنية والمؤسسات دون الإقليمية، بطبيعة الحال. ويمكن الشروع في مثل هذه الإجراءات إما من قبل المجلس بموجب توصية مباشرة من الأمين العام، أو بناء على دعوة من الحكومات المعنية. ومن شأن ذلك أن يسלט المزيد من الضوء على دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات قبل وقت كافٍ من تصاعد هذه الحالات وتحولها إلى صراعات مسلحة عنيفة، غالباً ما تتطلب عمليات شاقة لحفظ السلام.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بضرورة زيادة عدد المشاورات بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية التي تؤدي دوراً نشطاً في حل الأزمات وتسوية الصراعات المسلحة، مثل الاتحاد الأفريقي، وقبل كل شيء عندما يتصرف المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق. فمن شأن ذلك تعزيز التنسيق مع الهيئات ذات الصلة التابعة للاتحاد الأفريقي وضمان اتخاذ إجراءات أكثر فعالية، في الأجلين المتوسط والطويل، فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة للأزمات.

وبتلك الروح، ندعو إلى مزيد من التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات، ليس عند بدء تنفيذ بعثة لحفظ السلام فحسب، بل ابتداءً من المراحل المبكرة لتخطيطها. وعليه، فإنه لا غنى عن دور البلدان المساهمة بقوات في كفالة

الأمن. ومن الواضح أن هذا واحد من أهم المواضيع في جدول أعمالنا. وأود أيضاً أن أشكر السفير إيفان برياليتش، ممثل البوسنة والمهرسك، على الكفاءة التي يترأس بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأخيراً، أود التأكيد على أنه لا بد لنا من الإقرار أيضاً بإسهام اليابان، التي ترأست الفريق في السابق.

المسألة المعروضة علينا تتصل بتصميم عمل هذه الهيئة، وما وراء ذلك، بالحوكمة العالمية ذاتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن الدوليين. ولكي تتحقق الاستفادة الكاملة منها، قد يكون من المفيد إعادة أساليب عمل المجلس لكي تتوافق نصاً وروحاً مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعهد إلى مجلس الأمن بمسؤوليات واختصاصات هامة.

إن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن يصلح كإطار لمداولات الدول الأعضاء بشأن مسألة أساليب عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق قد جعل من الممكن تعزيز الزخم بشأن الإصلاح الداخلي بغية تحقيق مزيد من الشفافية والمشاركة في عمل المجلس من جانب الدول التي ليست أعضاء في المجلس.

والفعالية في اضطلاع مجلس الأمن بمهمته تقتضي إقامة علاقة أكثر انفتاحاً وجماعية في المجلس وفيما بين أعضائه وعضوية المنظمة برمتها.

يعرب وفد بلدي عن سروره للتقدم الكبير الذي تم إحرازه على مدى سنوات في تحسين أساليب عمل المجلس. ويعبر ذلك التقدم عن قدرة المجلس الممتازة على التكيف مع التغيرات الشاملة في عالمنا، مع ظهور جهات جديدة، سواء حكومية أو من غير الدول، على الساحة الدولية وتنامي دور

أغتنم هذه الفرصة لإشادة بالعمل التحضيري الذي اضطلع به الممثل الدائم للبويسنة والمهرسك، السفير إيفان باربالييتش، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى، وهي هيئة تابعة للمجلس تؤدي عملاً هاماً لجميع الأعضاء. وقد حدد ذلك الفريق العامل بعض المجالات والمسائل التي تقتضي اهتمام المجلس سعيًا لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمشاركة والفعالية والمساءلة في سياق اضطلاع المجلس بمسؤولياته في مجالات حفظ السلام والأمن الدوليين.

وقد تم تلخيص عمل الفريق في المذكرة الرئاسية S/2010/507، التي كان اعتمادها خطوة هامة إلى الأمام. وعلى الرغم من أننا نرى أن من السابق لأوانه إجراء تقييم لعملية تنفيذ المبادئ التوجيهية للممارسات الواردة في تلك الوثيقة الهامة، نعتقد أنه ينبغي لأعضاء المجلس إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض الدائم.

ونؤكد على أهمية الهدف المنصوص عليه في المذكرة بخصوص التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وقد تم التغلب تدريجياً على الجمود الذي فرضته الأشكال التقليدية لجلسات المجلس عبر إنشاء ممارسات من قبيل عقد الحوارات التفاعلية غير الرسمية التي استفاد أعضاء هذا الجهاز من الفرصة التي أتاحتها لهم لإبداء وجهات نظرهم بشأن مجموعة من المواضيع في تبادل مباشر مع المنظمات الحكومية الدولية ومع ممثلين عن حكومات بلدان غير أعضاء. وإلى جانب مسألة الصفة التي يتصرف بها أعضاء المجلس في مثل هذه الجلسات، فإن النقطة الجوهرية هي أن الاتصال المباشر مع مثلي هذه المنظمات والبلدان يوفر فوائد يصعب الحصول عليها بخلاف ذلك. ونود أن نؤكد على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به التكنولوجيات الجديدة في تلك العملية.

نجاح بعثات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس. فهو لا يمكن المجلس من الاستجابة بشكل أفضل لرغبات البلد المضيف فحسب، ولكن يكفل أيضاً الالتزام بدرجة أكبر بمبدأ حسن السلوك من قبل القوات الموجودة في الميدان، التي تعمل بموجب ولاية صادرة عن الأمم المتحدة.

وسيكون من المفيد أيضاً، تشجيع تبادل المعلومات بطريقة منتظمة بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى في هذه المنظمة، وعلى وجه الخصوص، بين المجلس والجمعية العامة ولجنة بناء السلام. ومن شأن ذلك أن يساهم في زيادة الشفافية والثقة في أعمال المجلس.

ويلاحظ تطور آخر هام في عمل المجلس في المناقشات المواضيعية التي تنظمها الرئاسة الدورية للمجلس. وتساهم تلك المناقشات، التي غالباً ما تكون مفتوحة لجميع أعضاء منظمنا، إسهاماً كبيراً في نظرنا في التحديات المتعددة للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن من المهم أن نحدد بوضوح مجال تركيزها، حتى لا نتعدى على اختصاصات كل جهاز. وتبرز هذه التداوير، في مجملها، أهمية أن يبدي المجلس قدراً معيناً من المرونة في القيام بهذه الأنشطة حتى تكون أكثر فعالية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد باختصار على ضرورة توخي مزيد من الشفافية في عملية المفاوضات بشأن قرارات معينة. وينبغي أن تخضع جميع القرارات، إلى جانب وثائق أخرى كثيرة، لعملية مشاورات واسعة قبل وقت طويل من تقديمها للمناقشة. ومن شأن ذلك أن يضمن مزيداً من الشفافية والتماسك، وكذلك المزيد من الوحدة بين أعضاء المجلس. وينبغي أن يسود هذا النهج أيضاً في تعيين رؤساء الأجهزة والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

**السيد أوسوريو (كولومبيا)** (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة التي تنسم بأهمية كبيرة بالنسبة لجميع أعضاء منظمنا. وأود أيضاً أن

فيما يتعين على الأمانة العامة تحضير موزج تنفيذي للنقاط الرئيسية يمكن لأعضاء المجلس أن يستخلصوا منه العناصر التي ستدرج قرارهم بشأن تجديد ولايات عمليات حفظ السلام الجارية، أو تسهم في إثرائها.

وتنطوي الممارسة المتبعة المتمثلة في الاجتماع مع ممثلي البلدان المعنية في بداية أو نهاية كل شهر، لتمكين الرئاسة من إطلاعهم على برنامج العمل المؤقت ومناقشته معهم، على فائدة كبيرة وتشكل إسهاماً هاماً في تحقيق الشفافية في عمل المجلس. ويرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان التأكيد على أن تقارير الأمين العام أساسية فيما يتعلق بالمسائل التي ينظر فيها المجلس. وينبغي ألا يمنع ذلك المجلس من الاستعانة بمصادر أخرى للمعلومات، ما دامت هذه المصادر تنسم بالدقة والموضوعية والقابلية للتحقق.

ويتمثل تطور إيجابي آخر في تحقيق مزيد من الشفافية فيما يتعلق بإدارة الإجراءات ومعايير الاختيار التي وضعت لاتخاذ قرارات بشأن إدراج الأشخاص أو المنظمات أو الجماعات أو الكيانات في القوائم المتعلقة بالإرهاب، فضلاً عن استبعادهم منها. ونرحب بقرار إنشاء مكتب أمين المظالم بصفته هيئة مستقلة ومحيدة، تناط بها مسؤولية استعراض تلك القوائم لضمان مراعاة المجلس للإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات التي يتخذها. وختاماً، أود أن أقول إن وفدي يؤيد آراء المتكلمين الذين ذكروا أن أي نقاش بشأن أساليب عمل المجلس يجب أن يركز على مسائل مثل الشفافية، والتفاعل مع الدول غير الأعضاء وكفاءة أعمال المجلس. نحن مستعدون للإنصات إلى وجهات نظر جميع الوفود التي طلبت الكلمة خلال مناقشة اليوم.

**السيد أميوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):**  
اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديرنا لكم لعقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب بشأن أساليب

وبالنسبة لمن يصرون على أن الجهود المطلوبة لأن ينظر المجلس في المسائل ذات الطابع العام ستؤدي إلى صرف اهتمام المجلس بما لا تقتضيه الضرورة، في حين أن من الطبيعي بدرجة أكبر أن تُناقش مسائل من هذا القبيل في الجمعية العامة أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو غيرهما من أجهزة الأمم المتحدة، فنحن نرى أن ذلك ليس سوى وسيلة لترشيد أساليب عمل الأجهزة الأخرى.

ويشكل التزايد الملحوظ في عدد المناقشات المفتوحة التي تنظّم في كل شهر أحد التطورات الهامة التي تسهم في تحسين الشفافية. ومن شأن مشاركة الدول غير الأعضاء في هذه المناقشات الإسهام في تحقيق الهدف نفسه، المتمثل في التعبير عن وجهات النظر المختلفة وإثراء الحجج المتاحة لأعضاء المجلس في عملية اتخاذ قرارهم.

وقد يبدو من المتناقضات عقد مناقشات مفتوحة يجري خلالها اعتماد بيانات رئاسية أو قرارات جرى التفاوض عليها بين أعضاء المجلس في وقت سابق. وينبغي السماح بوجود فترة زمنية معقولة بين المناقشة المفتوحة وعملية التفاوض بشأن هذه الوثائق واعتمادها ليتسنى لأعضاء المجلس إدراج وجهات النظر التي ظهرت أثناء المناقشة. وعلى نفس المنوال، سيكون من المفيد التفكير في الصيغ الممكنة التي من شأنها كفاءة المشاركة الواسعة في تلك المناقشات، فضلاً عن ضمان أن تكون البيانات محصورة ضمن حدود معقولة وأن تساعد على تحقيق إسهام مفاهيمي جوهري.

ويمكن تطبيق المنطق ذاته على الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات والتي ينبغي أن تكون علة وجودها إثراء النتائج الأساسية كي يعتمدها المجلس ويواصل عمله في مجالات عمليات حفظ السلام الأكثر احتياجاً. وإذا ما أردنا أن تكتسب هذه الممارسة أهمية أكبر، فإنه ينبغي تحديد مواعيد الاجتماعات قبل وقت كاف من انعقادها،

إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة، وينبغي أن توفر البلدان الرئيسية المزيد من المعلومات للجمهور. ويتعين أن يواصل رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن مناقشاتهم المنتظمة من أجل تحسين التكامل في أعمال هذه الأجهزة. إضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع رؤساء الأجهزة الفرعية على عقد جلسات إحاطات إعلامية دورية عن أنشطتها ووضع جدول زمني لعقد دورات عفوية ومثمرة بدرجة أكبر مع غير الأعضاء في المجلس. وستكون المعلومات الكافية وحسنة التوقيت عن أنشطتها مفيدة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

وترحب نيجيريا بالجهود المبذولة لتحسين التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والمنظمات الإقليمية. ونرى، بوصفنا بلدا رئيسيا مساهما بقوات، قيمة كبيرة في تعزيز التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وكذلك لجنة بناء السلام. هذا أمر ضروري أثناء تنفيذ الولايات، وتغييرها وتجديدها، أو إنجازها، أو حين يكون هناك تدهور سريع في الحالة في الميدان. ويكتسي التسلسل السليم لمثل هذه الاجتماعات أهمية حاسمة إذا ما أردنا تحقيق نتائج مجدية. ومن الضروري أيضا دعوة البلدان والأطراف المعنية إلى مداورات المجلس لتشاطر المنظورات المحلية والمعرفة المتخصصة المتعلقة بالمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. لقد وجه هذا المبدأ التزامنا بمشاركة أكبر وأكثر تواترا للبلدان المساهمة بقوات في أنشطة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة نيجيريا.

كانت البعثات الميدانية التابعة لمجلس الأمن مفيدة في توفير انطباع كاف للواقع المحلي. كما أثريت مناقشات المجلس من خلال الحوار مع شتى الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونرى، بوصفنا دولة تقع في القارة المسؤولة عن حوالي ٧٠ في المائة من المسائل المدرجة

عمل مجلس الأمن. ونقدر أيضا الورقة المفاهيم الدقيقة (S/2011/726) التي عممها وفدكم قبل بدء هذه المناقشة.

لا تزال عملية إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن مسألة ملحة نظرا للدور الحاسم الذي يؤديه المجلس في شؤون الدول الأعضاء. ولذلك، من المشجع أن مجلس الأمن قد قام بالكثير من الأعمال في الآونة الأخيرة لتحسين كفاءة وشفافية أعماله، فضلا عن تفاعله وحواره مع الدول غير الأعضاء في المجلس. اعتمد المجلس، في العام الماضي فقط، مذكرة رئاسية منقحة (S/2010/507) عززت عزمه على تعزيز الحوار مع البلدان المساهمة بقوات واستخدام الحوار غير الرسمي. لا شك أن أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، في ظل القيادة الرشيدة للسفير إيفان باربايتش، ساعدت أيضا في تعزيز هذا التحسن.

بيد أنه، لا ينبغي للمجلس الاكتفاء بما حققه. لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يمكن القيام به لتعزيز الكفاءة والشفافية، وبالتالي تحقيق ثقة أكبر من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة والجمهور العالمي. ليس هناك شك في أن استمرار التحسن في المحتوى والنوعية السردية للتقرير السنوي للمجلس أمر ضروري إذا أردنا تلبية توقعات الدول غير الأعضاء في المجلس.

ونثني هنا على جهود الوفد الألماني في إعداد التقرير السنوي لعام ٢٠١٠/٢٠١١ (A/66/2)، ولا سيما مواصلة ممارسة التشاور مع الدول غير الأعضاء في المجلس. ونود أن نشير إلى أن الاقتراحات الهامة الواردة من غير أعضاء المجلس أثرت عملنا كثيرا في إعداد التقرير لفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/65/2). وينبغي الاستمرار في تطبيق هذه الممارسة وتحسينها.

ينبغي على الرؤساء المتتابعين للمجلس التكلم على نحو أكثر تواترا إلى وسائل الإعلام، لتحسين المعلومات المتاحة

أكثر مرونة واستجابة للحالات المتطورة في الميدان، إذ تسهم أيضا في دور وقائي أقوى يؤديه المجلس.

من بين الأجهزة الفرعية للمجلس، أصبحت لجان الجزاءات مجالاً رئيسياً للأنشطة للمجلس وأعضائه. وأصبحت هنا أيضا أساليب العمل أكثر كفاءة وشفافية خلال السنوات الماضية. إن إنشاء مركز تنسيق معني بالشطب من القوائم، وفي حالة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به، تعيين أمين مظالم، يمثل على وجه الخصوص ابتكارات مهمة تعود بالنفع المباشر على جميع أعضاء الأمم المتحدة.

هناك أيضا قدر من المناقشات بشأن إجراءات الاختيار ومساءلة أفرقة الخبراء المشكلة لدعم لجان الجزاءات في أعمالها. وبينما قد تكون مناقشة هذه المسألة مبررة، فإننا نرى أن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى تأخير مفرط في بدء عمل الخبراء الجدد، كما لا ينبغي أن يؤدي إلى التعدي على استقلالية هؤلاء الخبراء في تنفيذ ولايتهم. إذ يوفر استقلالهم بالتحديد، إلى جانب المعرفة المتخصصة، ميزة إضافية لا لمجلس الأمن فحسب، بل لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ونؤيد، بالتالي بقوة إتاحة تقاريرهم للجمهور، كقاعدة عامة.

لا تزال إقامة علاقة صريحة وشفافة بين مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة حاسمة بالنسبة للقبول السياسي وأهمية المجلس، فضلا عن تنفيذ قراراته. صاغت ألمانيا بوصفها رئيساً لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١١، مقدمة التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/66/2). استناداً، في التحضير لإعداد التقرير، إلى الممارسات الجيدة لعقد اجتماع غير رسمي، إلى جانب نيجيريا والبرتغال، مع جميع أعضاء الأمم المتحدة. طلبنا أيضا من الرئاسة الفصل بين المناقشات بشأن التقرير السنوي ومسألة إصلاح مجلس الأمن

على جدول أعمال المجلس، أن هذه البعثات مفيدة ومثمرة للغاية. قد يكون من المفيد إطالة مدة هذه الزيارات لتوفير الوقت الكافي للانخراط مع الجهات المحلية والإقليمية.

تقدم أساليب عمل المجلس الأدوات اللازمة لكفالة الكفاءة والشفافية في أعماله. نعي تماما أن الأدوات كافية للتصدي لكافة التحديات. وسيساعد المزيج المناسب من هذه الأدوات والمرونة على دعم جهود المجلس، وفقا للمذكرة الرئاسية S/2010/507. من المهم أيضا مواصلة تحديد الثغرات وإجراء التغييرات المطلوبة.

تمثل مناقشتنا اليوم، في ظل الرئاسة البرتغالية، هذا الجهد. وفي هذا السياق، يجب ألا نغفل الحاجة إلى تحسين فعالية المجلس في منع نشوب الصراعات. إن التزام المجلس بالفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة وباستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية سيسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين.

**السيد فيتيج (ألمانيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري، سيدي الرئيس، أن أشكركم على مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. إذ توفر فرصة جيدة للتفكير فيما تحقق حتى الآن، وأين يمكن إجراء تحسينات.

تحقق الكثير. وخصصت أيضا المناقشات التي دارت في معتكف هذا العام للأعضاء المنتخبين الجدد المنضمين للأفكار والاقتراحات بشأن كيفية تحسين أعمال المجلس وجعله أكثر شفافية وكفاءة.

وتمثل إحاطات إدارة الشؤون السياسية المنتظمة تحسنا هاما، لا سيما في سياق الربيع العربي. وقد أتاحت هذه الإحاطات الإعلامية إجراء مناقشات بشأن مسائل متعلقة بالسلم والأمن الدوليين لم تصبح بعد بنودا رسمية على جدول الأعمال. كما أنها تسمح للمجلس بأن يكون

قدمتها المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلي مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان هامة لعمل المجلس. وفي رأينا، فقد استفاد المجلس كثيرا من تحليلاتهم وتقاريرهم. ويصدق الشيء نفسه بالنسبة للإحاطات الإعلامية المقدمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وتؤيد ألمانيا المشاركة المنتظمة من قبل هذه المكاتب في جلسات الإحاطة الإعلامية وفي مشاورات مجلس الأمن.

ونحن نعتقد أيضا أن المجلس ينبغي أن يكون أكثر انفتاحا على إقامة علاقة معززة مع مجلس حقوق الإنسان، لأسباب ليس أقلها الدور الذي تضطلع به لجان التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في حالات عديدة على جدول أعمال مجلس الأمن.

وأخيرا، نرحب بمبادرة الدول الأعضاء تقديم اقتراحات عملية لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. كما سبق أن ذكرت، نحن نؤيد الكثير من الأفكار الواردة في المبادرة المقترحة من قبل ما يسمى بمجموعة الدول الخمس الصغيرة. لكن، ألمانيا تؤيد بقوة تحسين أساليب عمل المجلس كجزء من إصلاح شامل للمجلس. إن التركيز على أساليب عمله وحدها يشبه نهج الحلول المؤقتة لمسألة هيكلية بدرجة أكبر، في رأينا، لا يمكن معالجتها إلا من خلال جعل عضوية المجلس أكثر تمثيلا للعالم الذي نعيش فيه اليوم.

**السيد سلام (لبنان):** أود أيضا أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة لدراسة وتقييم أساليب عمل مجلس الأمن الذي يعتبر الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا ما يرتب أهمية قصوى على الطرق والأساليب التي يعتمدها المجلس للقيام بمسؤولياته، وتمكينه من التصرف بقدر كبير من الفعالية، خاصة على ضوء تطور مهامه وزيادة عدد قوات حفظ السلام والبعثات السياسية. ويهمني أن أشيد بالدور

من أجل السماح بإجراء مناقشة أكثر تركيزا على المسألتين. ليس هذان سوى مثالين على كيفية تلبية المجلس بشكل أفضل للمصالح المشروعة لجميع أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز الشفافية في أعماله وإمكانية وصولهم للمجلس.

نتفق تماما مع الهدف الذي أعرب عنه في ورقتك المفاهيمية، سيدي الرئيس، للتحضير لمناقشة اليوم، المتمثل في تحسين إشراك جميع أصحاب المصلحة مثل البلدان المهتمة غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل الخطوات الملموسة الاستخدام الأكثر تواترا لاجتماعات صيغة آريا أو منح البلدان المساهمة بقوات وأصحاب المصلحة الآخرين الفرصة للاشتراك في مشاورات المجلس. ونشاط أيضا هدف تعزيز دور لجنة الأركان العسكرية. ونقدر الممارسة الحالية المتمثلة في عقد اجتماعات غير رسمية منتظمة للجنة مفتوح باب حضورها أمام جميع الدول الـ ١٥ الأعضاء في المجلس، ونشجع استمرارها.

لقد أصبحت العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أكثر تفاعلا ودينامية. إن رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام يقدمون الآن بصورة منتظمة إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن عندما تكون حالة بلد معين قيد النظر. إنهم يجلبون إلى الطاولة منظورات مختلفة يمكن أن تكمل تقييم المجلس لحالة معينة. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا توخي اشتراكهم في مشاورات المجلس. ولا تزال هناك أيضا إمكانية للتحسين في كفاءة أن بإمكان المجلس الاستفادة من مشورة لجنة بناء السلام بشأن منظورات بناء السلام الأوسع نطاقا وأن يستفيد منها بالفعل.

وقد أحرز تقدم مهم في تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بمواضيع، مثل أولئك المعنيين بالأطفال والصراعات المسلحة والعنف الجنسي في حالات النزاع. وبالمثل، كانت الإحاطات الإعلامية التي

الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

وندعو كذلك إلى تضمين التقارير السنوية التي يرفعها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة والتقارير الشهرية التي تعد من جانب الرئاسة الدورية لمجلس الأمن، معلومات وافية وتحليلية لإفادة الدول غير الأعضاء منها. وفي هذا الصدد، نعتبر أن الإحاطات الإعلامية الشهرية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن إلى الدول غير الأعضاء من الممارسات المفيدة، كما أن إطلاع وسائل الإعلام على العناصر الأساسية للمشاورات المغلقة يساهم في تسهيل متابعة الدول لأعمال المجلس.

وأخيراً، نؤيد عملية المراجعة المتواصلة التي يجريها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لبنود جدول أعمال مجلس الأمن، ونؤيد جعل هذه العملية أكثر مرونة وحيوية. وفي هذا المجال، ينبغي إتاحة كل الوثائق باللغات الرسمية الست في الوقت المناسب، وهي خطوة مهمة لتعزيز الشفافية.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الورقة المفاهيمية (انظر S/2011/726، المرفق) التي أعدها وفد بلدكم تحضيراً لمناقشتنا اليوم.

**السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وإعداد المذكرة المفاهيمية المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/2011/726، المرفق).

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

ونرحب بحدوث تحسينات في تنفيذ مذكرة رئيس المجلس (S/2006/507) الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، والتقدم العام الذي تم إحرازه في تحسين أساليب عمل مجلس

الذي اضطلع به وفد البوسنة والهرسك، لا سيما الممثل الدائم السفير ايفان باربالييتش، في هذا المجال، وأن أنه أيضاً بأهمية المتابعة التي تقوم بها مجموعة الدول الخمس الصغيرة والاقتراحات التي تتقدم بها.

لقد طور مجلس الأمن الكثير من أساليب عمله خلال السنوات الماضية. ونعبر عن الارتياح للإجراءات التي يتخذها لتعزيز الشفافية والتفاعل بينه وبين الدول غير الأعضاء، وندعو إلى الاستمرار في هذا النهج. ونعتبر أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يعتبر أحد الوسائل لتفعيل قراراته التي ندعو إلى تطبيقها دون انتقائية أو استنساب، وذلك في انتظار إقرار عملية الإصلاح الشامل المرجوة والتي يجب أن تشمل العضوية، طبعاً، ولكن أيضاً مراجعة مسألة حق النقض وطرق استخدامه.

ونؤكد، كذلك، على أهمية زيادة عدد الجلسات العامة، بما فيها المفتوحة، على حساب الجلسات المغلقة، وأن يصغي المجلس إلى آراء واقتراحات الدول غير الأعضاء ويتفاعل معها، مما يساهم في إضفاء المزيد من الشفافية على عمله. إلا أننا نقر بالحاجة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الشفافية والفعالية بما يجعل هذه الجلسات منتجة وغير روتينية. كما نرحب بالاجتماعات التنسيقية التي يجريها مجلس الأمن مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، والتي تشكل إحدى أهم الأدوات المتوفرة للمجلس لوضع سياساته موضع التنفيذ. وندعو إلى توسيع هذا التنسيق ليشمل الدول المضيفة أيضاً.

وعملاً بالفصل الثامن من الميثاق، نجد من الضروري الاستمرار في تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، خاصة في مسائل السلم والأمن الدوليين. كما ندعو إلى تعزيز التواصل بين مجلس الأمن ورؤساء الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة رئاسة

للأمن. ونعترف بأن تنفيذ المذكرة يشكل إسهاما هاما في تعزيز كفاءة أعمال المجلس وشفافيتها.

ونرحب بتطور آخر يتمثل في التحسن الملحوظ الذي أظهره المجلس بزيادة عدد جلساته العلنية، وزيادة تواتر الإحاطات الإعلامية العلنية التي يقدمها المبعوثون والممثلون الخاصون. ونشيد أيضا بزيادة التفاعل بين رئيس المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام. وفي حين أن هذه التدابير متواضعة، إلا أنها مع ذلك خطوات مهمة نحو تحسين أعمال المجلس وكفالة قدر أكبر من الشفافية والمساءلة.

لكن، لا بد من القيام بما هو أكثر من ذلك لكفالة أن تترجم هذه التطورات إلى مشاركة موضوعية ومجدية بين مجلس الأمن وجميع الأعضاء، وأن آراء الأخيرة تنعكس في إجراءات المجلس. ويرحب وفدي أيضا بزيادة التفاعل بين رئيس المجلس ورئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لكن، لا بد من القيام بما هو أكثر من ذلك لكفالة أن تترجم هذه التطورات إلى مشاركة موضوعية ومجدية بين مجلس الأمن وجميع الأعضاء، وأن آراء الأخيرة تنعكس في إجراءات المجلس. ويرحب وفدي أيضا بزيادة التفاعل بين رئيس المجلس ورئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، نرى أن إدخال تغييرات طفيفة على أساليب العمل لن تعالج بالضرورة المسائل الأساسية المتزايدة التي تؤثر على مشروعية المجلس ومصداقيته، والتي ترتبط بحقيقة أن التشكيكة الحالية للمجلس تشكيكة غير تمثيلية، لا سيما في فئة العضوية الدائمة العضوية. ولذلك، نعتقد أنه يتعين علينا التعجيل بعملية إصلاح المجلس لجعله أكثر تمثيلا.

**السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** لقد أناط الميثاق بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك باتخاذ الإجراءات القسرية. غير أن ما يقوم به والطريقة التي يعمل بها تهم المجتمع الدولي بأسره. ولذا أصبح عمل المجلس وأساليب عمله هامة بالنسبة لنا جميعا.

وأود أن أسجل، سيدي الرئيس، خالص تقدير وفدي لكم ولوفدكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، بالرغم من عدم الحماس الواضح لدى بعض أعضاء المجلس الذين يقولون صراحة إن مسألة أساليب عمل المجلس هي حكر على الأعضاء الدائمين. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للجهود التي

الأمم المتحدة بوجه عام. وفي حين أن هذه التدابير متواضعة، إلا أنها مع ذلك خطوات مهمة نحو تحسين أعمال المجلس وكفالة قدر أكبر من الشفافية والمساءلة.

لكن، لا بد من القيام بما هو أكثر من ذلك لكفالة أن تترجم هذه التطورات إلى مشاركة موضوعية ومجدية بين مجلس الأمن وجميع الأعضاء، وأن آراء الأخيرة تنعكس في إجراءات المجلس. ويرحب وفدي أيضا بزيادة التفاعل بين رئيس المجلس ورئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

هناك إقرار متزايد بالصلة بين حفظ السلام وبناء السلام. ومن ثم، نحن نرى، أن المجلس حقق كسبا من زيادة تفاعله مع لجنة بناء السلام. بيد أن هذا التفاعل، ينبغي أن يترجم إلى انعكاس لآراء لجنة بناء السلام عند نظر المجلس في ولايات حفظ السلام. وبالمثل، ازداد التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات، وتعد الاجتماعات قبل وقت كاف من عقد جلسات المجلس. ويعرب وفدي أيضا عن تقدير الاستماع إلى آراء قادة القوات في إحاطاتهم الإعلامية إلى المجلس خلال العام. ويتمثل التحدي الآخر في كفالة تنفيذ هذه التدابير وجعلها دائمة. وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوة إلى إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي للمجلس من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.

تحقق قدر من التقدم في تعزيز وتقوية الشراكة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع

المشاكل الإقليمية؛ والأهم من ذلك كله، الكيفية التي يمكن للمجلس أن يعالج بها إخفاقاته ويعزز فعاليته وكفاءته.

اسمحوا أن أشاطركم المنظور الهندي بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يحسّن أداءه. أولاً، يتعين على الأعضاء الدائمين في المجلس أن يقرّوا، ليس بصورة انفرادية بل أيضاً على نحو جماعي، بأنه يجب إصلاح المجلس لجعله يعكس الواقع المعاصر للنظام الدولي. ثانياً، يتعين على المجتمع الدولي ككل أن يدرك أن توسيع مجلس الأمن ليعكس الواقع الجغرافي - السياسي المعاصر سيحسن طابعه التمثيلي. كما أنه سيزيد تمثيل البلدان النامية - التي تشمل الأغلبية الساحقة أعضاء الأمم المتحدة - التي هي مستعدة وقادرة وراغبة في تحمل المسؤولية والإسهام من خلال جميع الوسائل المطلوبة في صون السلم والأمن الدوليين. ثالثاً، هناك ضرورة لإدخال تحسين حقيقي على أساليب عمل المجلس لتعزيز مشروعيته وفعاليته وكفاءته. فالتغييرات التجميلية لن تساعد في ذلك. والتحسينات الحقيقية تتطلب التغيير في كل من العملية والنهج، مما يتطلب إدخال إصلاحات على تشكيلة المجلس.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن حتى الآن، هناك أولاً وقبل كل شيء ضرورة لجعلها أكثر شفافية. والحصول على الوثائق والمعلومات مسألة تحظى باهتمام خاص. وينبغي أيضاً الحد من ميل مجلس الأمن إلى عقد جلسات سرية بدون محاضر.

ثمّ هناك مسألة حملة الأقلام. وعلاوة على أن الأمر يستغرق وقتاً طويلاً لفهم ما هو مفهوم حامل القلم وأي عضو يحمل أي قلم ومن أجل أية مسألة، من الصعب أن نفهم لماذا ينبغي أن يكون حمل القلم حكراً على الأعضاء الدائمين، وتركيزه حتى في أصابع معدودة.

بذلها زميلنا ممثل البوسنة والهرسك، إيفان برباليتش، في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به زميلنا ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تشكيلة مجلس الأمن - القائمة على أساس الحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٤٥ - وأساليب عمله لا يمتنان بصلة لواقع العلاقات الدولية المعاصرة. فنظامه الداخلي غير الشفاف لا يزال "مؤقتاً" حتى بعد أن مضى على إنشاء المجلس ستة عقود ونصف. وتردد المجلس في التشاور مع الذين يتأثرون بقراراته، ورفضه استغلال قدرات أعضاء الأمم المتحدة عامة ورغبته الواضحة في استعمال الأساليب القسرية. بموجب الفصل السابع، وإهمال الأحكام بموجب الفصلين السادس والثامن، مسائل لم يعف عليها الزمن فحسب، بل أن لها نتائج سلبية، كما ترهن على ذلك التجربة كل يوم. وتحدّ أيضاً من فعالية المجلس وكفاءته في تنفيذ ولايته لكفالة السلم والأمن. ورغم ذلك كله، يرغب المجلس أكثر من أي وقت مضى في التعدي على الدور الذي أناطه الميثاق بهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ولذلك حان الوقت لينظر المجلس بصورة جادة في سبب عدم تحقيق العديد من قراراته للأثر المرجو منها؛ وسبب عجز العديد من الدول الأعضاء في الاستجابة لطلباته العديدة للتقارير الوطنية بشأن تنفيذ قراراته بصورة قسرية أو عدم رغبتها في ذلك؛ وسبب لجوئه في كثير من الأحيان إلى التدابير القسرية. بموجب الفصل السابع؛ وسبب عدم حصوله على الثقة والاحترام الكافيين من المجتمع الدولي - بل الثقة في نفسه - كي يأذن باتخاذ التدابير. بموجب الفصل السادس؛ وسبب عدم تعاونه مع المنظمات الإقليمية. بموجب الفصل الثامن لحل

اعتماد الوثيقة الختامية بشأن ذلك. سابعاً، يتعين على المجلس أن يركز وقته وجهوده على معالجة المسائل المتعلقة بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين التي أناطها به الميثاق، وليس التعدي على ولاية الجمعية العامة. ثامناً، يتعين على المجلس أولاً، قبل أن يأذن باتخاذ التدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق، أن يبذل جهوداً جادة في التسوية السلمية للتراعات من خلال التدابير بموجب الفصل السادس. وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس أيضاً أن يحسّن تعاونه مع المنظمات الإقليمية، خاصة مع الاتحاد الأفريقي، حيث أن قدراً كبيراً من عمل المجلس يتعلق بالقارة الأفريقية. ويجب أن يكون هذا التعاون جاداً ويشمل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في الجهود التي يبذلها لبناء القدرة حسب متطلباته وليس فقط عندما يكون ذلك مناسباً أو نمطاً شائعاً.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر ثانية رأي وفدي المدروس وهو أن الإصلاح الحقيقي في أساليب عمل المجلس يتطلب فعلاً الإصلاح الشامل لعضوية المجلس، مع توسيع الفتحة الدائمة وغير الدائمة على حد سواء وتحسين إجراءات عمله. وهذا جوهرى سواء لمصادقية هذا الجهاز أو لثقة المجتمع الدولي المستمرة به.

**السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الرئاسة البرتغالية على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة عن أساليب عمل مجلس الأمن، التي ستساعد أعضاء المجلس لا في الدخول في النظر المستفيض والمناقشات المتعمقة بشأن أساليب عمله فحسب، وإنما ستعينهم أيضاً في الاستماع إلى آراء الآخرين، لا سيما آراء البلدان النامية التي تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة. واستمعنا باهتمام أيضاً إلى المتكلمين السابقين، بمن فيهم ممثل البوسنة والهرسك. ونود أن نعرب عن تقديرنا للبوسنة والهرسك على مساهمتها في رئاسة الفريق غير الرسمي العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن نوعية الإحاطات الإعلامية التي نتلقاها أحياناً تثير تساؤلات عن أنها محرّفة وليست في الواقع حيادية وموضوعية وتستند إلى حقائق يمكن ملاحظتها. وأرى أيضاً أنه من الغريب أن التقارير عن أعمال المجلس تميل إلى إصدار الأحكام. فعلى سبيل المثال، خلال فترتي عضويتنا في المجلس وعندما مورس حق النقض، استعملت تقارير إدارة شؤون الإعلام التعبير "لم يعتمد" لوصف ما حدث.

وبناء على تجربتنا خلال الأشهر الـ ١١ الماضية، أود أن اقترح بعض النقاط المحددة للنظر فيها. أولاً، يتعين على المجلس أن يقوم بتعديل إجراءاته بحيث لا تظل البنود مدرجة في جدول أعماله بصورة دائمة. هناك قضايا تناقش منذ عقود. وفي هذه الحالات، فإن إيلاء المزيد الاهتمام ينبغي أن يتطلب كذلك أن يقوم الذين يسعون لإبقاء هذه المسائل مدرجة في جدول الأعمال بتقديم بعض الأسباب الوجيهة. ثانياً، يتعين على المجلس أن يقوم بترشيد النظر في المسائل بحيث لا تعرض عليه هذه المسائل مراراً وبصورة روتينية لاستنفاد الوقت المحدود المتاح للمجلس.

ثالثاً، لا بد من تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق تنفيذاً تاماً، وبالتشاور على أساس منتظم مع الدول غير الأعضاء في المجلس، لا سيما الأعضاء الذين لديهم اهتمام خاص بالقضية قيد النظر في المجلس. رابعاً، يجب أن يتمكن غير الأعضاء من الوصول بصورة منهجية إلى الهيئات الفرعية لمجلس الأمن بما في ذلك الحق في المشاركة. خامساً، يجب أن تتوسع مشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في اتخاذ القرار بشأن عمليات حفظ السلام لتشمل إنشاء عمليات حفظ السلام وأدائها واستعراضها وإنهاءها، بما في ذلك توسيع الولايات وتغييرها والمسائل التشغيلية المحددة.

سادساً، لا بد من التشاور مع البلدان التي لديها مصلحة خاصة في بند معين من بنود جدول الأعمال قبل

أكبر من مختلف الآليات، مثل الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والاجتماعات التي تعقد مع البلدان المساهمة بالقوات، لتعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات والأمانة العامة في الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية والحل السلمي للمنازعات. وينبغي للمجلس أن يشجع ويؤيد المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وأن يستمع باهتمام إلى آرائها قبل أن يتخذ قراره.

**السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة)** تكلم بالإنكليزية: أود أن أبدأ بشكر البرتغال على الدعوة إلى مناقشة اليوم لكفالة أن يعتمد مجلس الأمن أساليب العمل الأكثر كفاءة جوهرية لاستمرار فعالية هذا الجهاز. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن كفالة أن يكون مجهزا بما يلزمه للتعامل مع كل مسائل السلم والأمن الدوليين بأكبر قدر من الفعالية. وتضطلع المملكة المتحدة بهذا الواجب بالجدية وتؤيد تأييدا تاما العملية الجارية التي تسعى إلى إيجاد طرق جديدة لتحسين الكفاءة والشفافية والفعالية.

لقد قدمت المملكة المتحدة بعض المساهمات الهامة في هذه العملية أثناء السنة الماضية، لا سيما المساهمة التي استهدفت تعزيز تركيز المجلس على منع نشوب الصراعات. ويسرني أن نكون قد ساعدنا في إدراج عقد دورات لاستكشاف التحديات المستقبلية في برنامج عمل المجلس كبنء اعتيادي. وقد أيدت المملكة المتحدة عقد مزيد من الدورات غير الرسمية لحفز المناقشة بشأن مختلف التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتصل بحفظ السلام. كما أننا عززنا أثناء رئاستنا استخدام تكنولوجيا المداوات بالفيديو للحصول على آخر المعلومات في الوقت الحقيقي من مختلف جهات عمليات الأمم المتحدة. ويسرنا أن يكون هذا قد أصبح ممارسة نموذجية الآن.

في السنوات الأخيرة عقد مجلس الأمن عدة مناقشات مفتوحة عن أساليب عمله. وقد دأبت الصين على تقدير ودعم الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس بهدف رفع مستوى كفاءته وشفافيته، حتى يتمكن من تأدية عمله بفعالية أكبر وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت للمجلس، وأن ينفذ مسؤوليته الأولية على نحو أفضل عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد بذل مجلس الأمن جهودا كثيرة لتحسين أساليب عمله بجملة أمور منها، عقد الجلسات العلنية بأكبر قدر ممكن وإدراج جلسات الإحاطة إعلامية لغير الأعضاء في المجلس في جدول أعماله الشهري من قبل الدول التي تتولى الرئاسة بالتناوب. وإن الأساليب الابتكارية، مثل جلسات الحوار التفاعلي غير الرسمية، أتاحت لأعضاء المجلس فرصة لتبادل الآراء حول الحالات الحساسة المدرجة في جدول أعمال المجلس مع البلدان المعنية. كما عمل المجلس على تحسين تقريره السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة.

ومن ناحية أخرى ما زال يوجد مجال لتحسين أساليب عمل المجلس. وإن مذكرة عام ٢٠١٠ لرئيس مجلس الأمن (S/2010/507) ينبغي المضي قدما في تنفيذها.

وينبغي لمجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى أن تضطلع بأعمالها وفقا لمبدأ تقسيم العمل ولماياها المقارنة ومتطلبات ميثاق الأمم المتحدة بطريقة تكاملية منسقة تضمن تجميع الطاقات بدلا من ازدواجية الجهود والخلافات وتبديد الموارد. وينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إدامة الاتصالات فيما بينها عن طريق رؤسائها.

وتؤيد الصين إتاحة مجلس الأمن مزيدا من الفرص للبلدان المعنية بالحالات المدرجة في جدول أعماله حتى تعرض مواقفها وآراءها. ويحدونا الأمل أيضا أن يستفاد بقدر

بدون محاضر، خلف أبواب مغلقة، بين أعضاء المجلس الخمسة عشر. وأي اقتراح بخلاف ذلك يفتقر إلى الجدوية.

والحوار الذي يجريه مجلس الأمن مع الهيئات الإقليمية يلزم أن يستمر وأن يصبح أكثر استراتيجية. فالمنظمات الإقليمية يمكن أن تضاعف قيمة مداولات المجلس. بما لها من معرفة وخبرة بالشؤون المحلية، وقد ظهر ذلك بجلاء في هذا العام في أنشطة المجلس التفاعلية مع الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتوخى المجلس المرونة عند النظر في التكنولوجيات الجديدة وكيف يمكن أن تعينه في عمله. فقد أدت شبكات التواصل الاجتماعي دورا هاما في بعض الأحداث الميمونة في الشرق الأوسط أثناء السنة المنصرمة، بما في ذلك في ليبيا ومصر وسوريا. فهذه الشبكات تنشر الأخبار والصور والأفكار مباشرة على المجتمع وبسرعة ما كانت متصورة حتى قبل بضع سنوات. إن الأوضاع تتطور، حرفيا، أمام أعيننا، والمجلس يلزمه أن ينظر في الكيفية التي يؤثر فيها ذلك على قدرتنا على الحفاظ على جاهزيتنا. ويمثل ضمان حضور رقمي قوي على شبكة الإنترنت، بما في ذلك عن طريق دعم البث الحي لاجتماعات المجلس على الانترنت، جزءا من الجواب. فاستخدام تكنولوجيا المداولات بالفيديو بانتظام أكبر للحصول على تقييم مباشر من الميدان سيساعد أيضا في هذا الصدد.

ولكننا يجب أن نكون مستعدين للقبول بأن المجلس ربما يلزمه أن يتناول المسائل ويتصرف بسرعة أكبر. فمع تغطية الأحداث بنشرات الأخبار ٢٤ ساعة في اليوم وشبكات التواصل الاجتماعي والحضور الدائم للتلفونات الخلوية يعني أن موقف "انتظر وستري" لن يكون مقبولا بعد الآن إذا أراد مجلس الأمن أن يكون في صدارة جبهة الجهود الدولية لصون السلام والأمن.

وقد أبلغنا من قبل عدد من الممثلين الخاصين بأنهم يرحبون بحقيقة أنه أصبح بإمكانهم الآن أن يوافوا المجلس بأخر المعلومات من دون أن يضطروا إلى اقتطاع أيام من عملهم لغرض السفر إلى نيويورك. ونشجع أيضا على إتاحة مزيد من الفرص التي يستمتع المجلس فيها إلى مشورة الخبراء والاختصاصيين، على سبيل المثال من لجنة بناء السلام ولجنة الأركان العسكرية.

وينبغي لنا أن نواصل دعم تلك الممارسات وأن نجد طرقا جديدة للتطور والتكيف. فعندما نرى شيئا لا يعمل بالصورة التي يجب أن يعمل بها يجب علينا ألا نخشى من معالجته. وإذا رأينا فرصة لإجراء تغيير إيجابي للطريقة التي نعمل بها، فيجب أن ننظر في كيفية الترحيب بها واغتنامها. وينبغي أن نواصل، على سبيل المثال، الترحيب بمزيد من الطرق التي تؤدي إلى زيادة شفافية المجلس، مع ضمان أن يكون ذلك متوازنا مع لزوم أن يتمكن المجلس من تأدية عمله بفعالية.

ونؤيد عقد مزيد من الدورات المفتوحة بصيغ مختلفة، مثل صيغة أريا، أو جلسات الإحاطة الإعلامية غير الرسمية، إذا كان ذلك يساعد على زيادة الفهم والوعي والنقاش.

وينبغي للمجلس أن يتطلع دائما إلى إيجاد طرق جديدة للانفتاح في عمله أمام غير الأعضاء. ويجب أن نكون مستعدين أيضا لاستخدام الفرص الموجودة بصورة تامة للبرهان على الانفتاح والشفافية في عملياتنا. ونأسف كثيرا، على سبيل المثال، من حقيقة أن موقف بعض أعضاء المجلس يحول دون تعميم تقارير أفرقة الخبراء التي تعمل ضمن الأجهزة الفرعية على نطاق أوسع. إن تقارير الخبراء يجب أن تنشر كمسألة اعتيادية.

ولكن على نفس القدر من الأهمية ينبغي لنا أن نكون على اقتناع بأن مناقشات كثيرة لا بد من عقدها

في نهاية الشهر نظمت البرازيل إحاطة إعلامية لغير الأعضاء في المجلس لتبادل الآراء بشأن المسائل المشمولة في عمل المجلس خلال الشهر وكانت تلك الإحاطة الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٥.

ومن الجوهرى أن تتاح لغير الأعضاء الفرصة للاستماع إليهم وأخذ وجهات نظرهم في الحسبان لكي يؤثروا بالتالي بصورة مشروعة بالقرارات، خاصة تلك المتعلقة بهم. وكلما تحرك مجلس الأمن في ذلك الاتجاه، كلما زاد من تقيده بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة. إن تحسين اتصال المجلس مع غير الأعضاء سيساهم مساهمة كبيرة في تعزيز مصداقية الجهاز ويزيد من فعالية قراراته، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ جميع الدول الأعضاء للقرارات.

وكما اقترح في المذكرة المفاهيمية (S/2011/726)، المرفق)، أود أن أتطرق إلى بعض التدابير المحددة التي تستهدف زيادة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ونُقر تماماً بأنه ينبغي للمجلس أن يُعزز من اتجاه عقد جلسات علنية على نحو أكثر تواتراً. وفي الواقع ينبغي له كقاعدة عامة أن يعقد جلسات مفتوحة، بدون المساس بجدوى مشاورات المجلس ككل في إعداد قرارات المجلس. أما الجلسات السرية فينبغي التحفظ عليها لظروف استثنائية. وحتى الجلسات السرية التقليدية يمكن تحويلها إلى جلسات عامة. وثمة مثال واضح على ذلك هو الإحاطة الإعلامية السنوية التي يقدمها رئيس محكمة العدل الدولية. وكما اقترح رئيس المحكمة، ينبغي للتفاعل بين المجلس والمحكمة أن يجري على نحو أكثر تواتراً. فالجهازان يستفيدان من الزيادة المنتظمة في تبادل المعلومات عن العمل الذي يجري الاضطلاع به من دون المساس باستقلالهما وبالطبيعة المحددة لكل هيئة منهما.

هذه عملية جارية. ويلزم أن يكون مجلس الأمن مستعداً للتطور باستمرار إذا أُريد له أن يعمل بأكبر قدر من الفعالية والشفافية. وأود، في الختام، أن أعيد تأكيد التزام المملكة المتحدة بالمشاركة في هذه العملية الهامة.

**السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. لقد ظلت البرازيل مؤيداً عتيداً لإدخال تحسينات على أساليب العمل التي تجعل المجلس أكثر شفافية واشتمالية وتجعل الوصول إليه أيسر. وقد دأبنا أثناء عضويتنا في المجلس على إيلاء الاهتمام والاستجابة لاحتياجات ومصالح العضوية الأوسع.

وقد أيدت البرازيل واستحسنت اعتماد المذكرة الرئاسية المنقحة ٥٠٧، في العام الماضي (S/2010/507)، لا سيما النية التي أعرب عنها الأعضاء في الحفاظ على تفاعل منتظم مع لجنة بناء السلام، وتحسين الحوار مع البلدان المساهمة بقوات، والإشارة إلى زيادة استخدام المجلس للحوار التفاعلي غير الرسمي في السنوات الأخيرة، والقسم الجديد المعني بالتخطيط والإبلاغ فيما يتصل ببعثات مجلس الأمن. تحت رئاسة البوسنة والهرسك يبحث الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى عن السبل الكفيلة بزيادة شفافية المجلس ومساءلته وكفاءته. وهذه الجهود يُمكن أن تجني فائدة كبيرة من زيادة التفاعل والحوار مع الأعضاء عموماً.

في شهر شباط/فبراير الماضي، خلال رئاستنا لمجلس الأمن، قامت البرازيل بمجهود مخلص لإشراك جميع أعضاء مجلس الأمن في مداولاته وإبائهم على اطلاع باستمرار على التطورات والمساعدة في بناء وحدة الغرض. وسعينا أيضاً إلى الإبقاء على اتصال وثيق مع جميع الأطراف المعنية مباشرة بالمسائل التي كان يبحثها المجلس.

بين التدابير المتخذة والأهداف التي ستتحقق. وندعو الدول الأعضاء إلى زيادة التأمل فيها ومناقشة جدوى آليات محددة لتابعة تنفيذ التفويضات، لأغراض الرصد والتقييم وتقديم التقارير للمجلس خلال سير العمليات العسكرية للوفاء بمهام المساءلة.

وفي الختام يا سيادة الرئيس، لا بد من التنويه بأن بعض أوجه القصور في أساليب عمل المجلس لا يمكن تصويبها بالكامل من دون إصلاح حقيقي، يتضمن تغييرات في الهيكل الحالي لسلطة المجلس. ولكي يتكيف المجلس مع الحقائق السياسية الراهنة، لا بد من توسيعه في كلا الفئتين، العضوية الدائمة وغير الدائمة، مع زيادة تمثيل البلدان النامية في فئتي العضوية. وما برحنا مقتنعين بأن هذا الإصلاح الشامل سيمكن المجلس من بداية جديدة، وفي نهاية المطاف ينهض بديناميكيات جديدة ومحسنة في عمله اليومي.

هل لي أن أشدد على أن البرازيل سوف تواصل العمل، داخل مجلس الأمن أو خارجه، من أجل إدخال تحسينات فعالة على أساليب عمله بغية جعل المجلس أكثر شفافية وشمولاً ووصولاً.

**السيدة ديكارلو** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تقدر الولايات المتحدة التزام البرتغال بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن ومبادرتكم يا سيادة الرئيس إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الرابعة بشأن الموضوع.

وبالإضافة إلى ذلك، ننوه بالسفير إيفان باربالييتش، ممثل البوسنة والهرسك على عمله بوصفه رئيساً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وإدارة بعثة البوسنة الممتازة لهذه المسائل.

إن مناقشاتنا لأساليب عمل المجلس هامة لضمان بقاء المجلس قادراً على الصمود أمام تحديات القرن الحادي والعشرين. وبالنيابة عن الأعضاء في الأمم المتحدة يتحمل

أما بشأن العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، فينبغي فعل المزيد للاستفادة استفادة كاملة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. وينبغي دعوة رؤساء التشكيلات القطرية الخاصة بكل بلد بعينه والتابعة للجنة بناء السلام للمشاركة في المشاورات الهامة على قدر الإمكان.

ونعتقد أيضاً أنه سيكون من المحدي لعمل المجلس وشرعيته العامة لو أن المجلس اعتمد ممارسة تتمثل في التشاور مع غير الأعضاء على أساس منتظم، لا سيما الأعضاء الذين لديهم اهتمام خاص في المسائل الموضوعية التي ينظر فيها مجلس الأمن؛ وعقد إحاطات إعلامية متكررة وحسنة التوقيت وذات نوعية جيدة لغير الأعضاء؛ وتمكين غير الأعضاء الوصول إلى الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، بما في ذلك الحق في المشاركة كلما كان ذلك ملائماً.

وفي ما يتعلق بالمساءلة، أود أن أبرز أهمية الإجراءات المحسنة التي يمكن أن تساعد في رصد وتقييم الطريقة التي تفسر وتنفذ بها القرارات التي يتخذها المجلس، وخاصة القرارات التي تأذن باستخدام القوة. لقد أثارت البرازيل هذه النقطة خلال المناقشة المفتوحة التي انعقدت في وقت مبكر من هذا الشهر بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (انظر S/PV.6650)، وعندما يأذن المجلس باستخدام القوة تصبح الدول الأعضاء أو المنظمات المنوطة بها تلك المسؤولة مساءلة أمام المجلس وأمام عموم الأعضاء. ونعتقد أن أي مناقشة متعمقة للمعايير الموضوعية لازمة لكفالة هذه المساءلة. وثمة حاجة لتحسين إجراءات المجلس لضمان أن تنفيذ تلك القرارات لا يثير الشكوك حول أهداف العمل أو الإجراء الذي سيُتخذ. أما الطريقة التي تُنفذ بها القرارات فينبغي أن تكون مسألة خاضعة لنظر المجلس نفسه.

وفي ذلك السياق، ينبغي طلب التقارير عن العمليات العسكرية ويجب أن تتضمن هذه المعايير التناسبية والملائمة

وقد رحب المجلس أيضاً برؤساء سائر التشكيلات القطرية الخاصة بكل بلد بعينه والتابعة للجنة بناء السلام، ودعوتهم للمشاركة في مداورات المجلس. أما الهيئات الفرعية للمجلس من قبيل لجنة مكافحة الإرهاب، فقد عقدت العديد من الجلسات المفتوحة ونظم رؤساء لجان الجزاءات الكثير من الإحاطات الإعلامية العلنية لعموم الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة أهداف نظام الجزاءات وأنشطة اللجنة. وقد دعت لجان الجزاءات أيضاً ممثلي الدول الأعضاء لتقديم إحاطات بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك ونشجع الدول الأعضاء المعنية باغتنام هذه الفرص.

إن البلدان المساهمة بقوات تقوم بدور حيوي في تطوير عمليات حفظ السلام. وقد سعى المجلس إلى زيادة الدور الذي تقوم به البلدان المساهمة بقوات في مناقشات تفويضات البعثات التي تساهم فيها. ولإبراز الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على البلدان المساهمة بقوات، فقد اجتمع الرئيس أوباما مع ممثلي أكثر البلدان مساهمة بقوات في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ للاستماع إلى وجهات نظرهم بشأن الطرق الكفيلة بتحسين عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

زاد المجلس أيضاً من تفاعله مع غير الأعضاء في المجلس من خلال العمليات غير الرسمية من قبيل مجموعات الأصدقاء. ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، على سبيل المثال، تُبلغ عن أعمال المجلس من خلال الحوار الشامل والشفاف بين أعضاء المجلس وغير أعضاء المجلس.

إن جعل عمل المجلس أكثر كفاءة يتطلب جهداً مستمراً. وفي هذا الصدد، فإننا نواجه جميعاً التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين المضمون وطول ملاحظتنا. وينبغي لنا جميعاً، أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه على السواء، أن نهدف إلى إيصال رسالتنا بإيجاز ليتسنى لأكثر عدد ممكن من

المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الجوهرى لدى قيامه بهذا الدور أن يكون عمله فعالاً وكفؤاً وشفافاً قدر الإمكان. وتُنيط المادة ٣٠ من ميثاق الأمم المتحدة بالمجلس إقرار نظامه الداخلي. والمجلس لدى قيامه بذلك، يتفهم ضرورة أن يكون أعضاء الأمم المتحدة الآخرون ملمين بعمل المجلس ومنخرطين فيه بصورة ملائمة، فهم شركاؤنا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتحقيقاً لتلك الغاية، قام المجلس قبل بضع سنوات بتنشيط فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ومناقشتنا اليوم تركز على عمل الفريق الواسع والتوصيات الواردة في مرفق المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن والمتضمن في الوثيقة (S/2006/507). وفي ذلك الصدد، نود مرة أخرى أن نشكر اليابان على جهودها للإبلاغ عن آخر المستجدات بشأن تلك المذكرة.

وعلينا أن نأخذ في الحسبان الخطوات التي اتخذها المجلس حتى الآن لتنفيذ تلك التوصيات. أما فيما يتعلق بالشفافية، فيقوم رؤساء المجلس بتقديم إحاطات إعلامية إلى غير الأعضاء بعد وقت قصير من إقرار برنامج العمل لكل شهر. كذلك يعد كل رئيس للمجلس تقييماً منشوراً عن فترة مدتها شهر، وبذلك يتسع نطاق المعلومات عن المشاكل التي تواجه المجلس وكيفية معالجة تلك المشاكل بحيث يكون تكون متاحة لجميع الدول الأعضاء.

لقد زاد المجلس من تفاعله مع غير الأعضاء بعقد مناقشات مفتوحة ومناقشات غير رسمية. ومما يبعث على التشجيع لدينا زيادة عدد الدول الأعضاء التي تؤثر المشاركة في الجلسات العلنية، كجلسة اليوم، وتطلع قدما إلى الجلسات العلنية اللاحقة بشأن طائفة من المسائل الوثيقة الصلة بجدول أعمال المجلس.

نغتنم هذه الفرصة للإقرار بالتقدم الكبير والتحسينات في بعض الممارسات والتدابير الجديدة، على نحو ما تعبر عنه المذكرة ٥٠٧. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بالتفاصيل غير العادية الواردة في تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/2)، وخاصة في مقدمته التي تسلط الضوء على بعض جوانب هذا التقدم. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك متسع للتحسينات. وفي هذا الصدد، نود إبراز بعض الممارسات التي نرى أنه ينبغي تحسينها أو تنفيذها بقدر أكبر من الاتساق.

أولا، نولي أهمية للتفاعل مع عموم الأعضاء من خلال جلسات الإحاطة الإعلامية، ليس في بداية كل رئاسة فحسب، ولكن أيضا في ختامها. وهي تبدو عملية مفيدة وحسنة التوقيت جدا ونحن نعتبرها ممارسة طوعية للمساءلة. وننوه، في هذا الصدد، بالمبادرة التي اتخذتها البرازيل والتي لم يكررها أعضاء المجلس الآخرون للأسف.

ثانيا، نعتقد أن من المهم الاستمرار في تحسين التفاعل بين رؤساء اللجان والأفرقة العاملة وجميع الدول الأعضاء. ويبدو من الضروري، على وجه الخصوص، في رأينا إنشاء آلية للتفاعل مع الدول الأعضاء التي ستتولى رئاسة هذه الهيئات، ولا سيما مع الدول التي تنضم إلى عضوية المجلس لأول مرة، لكي نتيح لها إمكانية الاستعداد بشكل أفضل للأدوار والأعمال التي ستوكل إليها، على الأقل، إن لم تكن الفرصة للتعبير عن أفضلياتها.

ثالثا، نعتبر أيضا أن من الملائم التأكيد على أهمية التفاعل بين أعضاء المجلس ومجموعاتهم الإقليمية. وأود أن أشير تحديدا إلى تجربتنا في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث نتلقى باستمرار تقريرا شهريا عن أنشطة المجلس خلال كل شهر. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر

الدول الأعضاء التكلّم في حضور الكثير من الدول الأخرى للاستماع إليها.

ومناقشة اليوم تتيح للأعضاء الفرصة لتبادل وجهات النظر حول ما إذا كانت التطبيقات العملية للأمر المستحدثة المدرجة في المذكرة ٥٠٧ قد ساعدتهم على متابعة أعمال المجلس والمشاركة فيها بصورة أفضل. والولايات المتحدة ترحب بأي تعليقات بناءة تفيد في توجيه جهود الفريق العامل مستقبلا وتسمح له بتقييم فعالية التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية والحوار والكفاءة. وتطلع إلى مواصلة المناقشات حول هذه القضايا ونشكر الرئاسة البرتغالية مرة أخرى على هذه المبادرة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن لا تزيد مدة بيانهم عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص المكتوبة وأن تدلي بنسخة مختصرة عند التكلّم في القاعة.

(تكلم بالإسبانية):

أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

**السيد روزنتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل مجلس الأمن وعلى المذكرة المفاهيمية الواضحة التي جرى تعميمها. ونأمل أن تجدد هذه المناقشة التزامنا بمواصلة إحراز تقدم في تحسين كفاءة وشفافية مجلس الأمن.

يعرب وفدنا عن تأييده الكامل للبيان الذي سيُدلى به ممثل مصر الذي سيتكلم باسم حركة عدم الانحياز، كما نؤيد البيان الذي ستدلي به مجموعة الدول الخمس الصغيرة، التي نقرن أنفسنا بها تقليديا، والمقترحات التي ستقدمها. ومن منظور وطني، سنُدلي ببضع ملاحظات موجزة فحسب.

الأعضاء في الأمم المتحدة تكون أكثر فعالية عندما تُتخذ بطريقة شفافة وشاملة وقابلة للمساءلة.

لنتخيل للحظة أننا نجلس هنا قبل عدة عقود، على سبيل المثال في عام ١٩٥٠، وناقش الإجراءات أثناء الحرب في شبه الجزيرة الكورية، أو في عام ١٩٦٠، ونرسل أول قوات حفظ سلام إلى الكونغو، أو في عام ١٩٦٦، وتتخذ القرارات بشأن أول مجموعة من الجزاءات الملزمة ضد روديسيا. ولنحاول أن نتخيل ليس فحسب كيف كان شكل العالم مختلفا في ذلك الوقت أو كيف كان التفاعل بين أعضاء المجلس مختلفا، ولكن على وجه الخصوص كيف كانت طريقة العمل مختلفة بشكل جذري في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. ففي ذلك الوقت، وكما أشار ممثل المملكة المتحدة، لم تكن هناك أجهزة كمبيوتر ولا هواتف محمولة ولم تكن هناك تقارير سريعة من سفاراتنا خلال أزمة ما. كما لم تكن نتلقى إخطارات أو صور من وسائل الإعلام من منطقة نائية في العالم بعد ارتكاب مجزرة. وتعين على أسلافنا بذل جهود مضمّنية للبحث عن معلومات موثوق بها وانتظار التعليمات من عواصم دولهم بواسطة البرقيات قبل أن يتمكنوا من استخدام المجال المتاح لهم للتفاوض.

وأفترض أن أحدا في هذه القاعة لا ينكر أن التقدم التكنولوجي كان له تأثير كبير على أساليب عملنا. فمن ناحية، زاد القرب الجديد والتواصل والتدفق السريع للغاية للمعلومات على هذه القاعة ومنها الضغوط على المجلس ودفعه إلى اتخاذ إجراءات سريعة وشرعية وفعالة، وأدى من ناحية أخرى إلى زيادة المخاطر في التعامل مع المعلومات بشكل مسؤول.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبح المجلس على نحو متزايد أكثر نشاطا على مر العقود. فلم يكن هناك مطلقا هذا العدد الكبير من أنظمة الجزاءات أو عمليات الأمم المتحدة في

وفدي البرازيل وكولومبيا اللذين وافيانا بالمعلومات على نحو مستمر في هذا العام. وبطبيعة الحال، نود أن تصبح التقارير أكثر صراحة، لا سيما أنها غالبا ما تقتصر على تقديم عرض للجلسات والقرارات التي اتخذها المجلس دون خوض في تفاصيل فيما يتعلق بالجوانب الأكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق بأسباب اعتماد المجلس لهذا الإجراء أو ذلك.

والجانب الرابع والأخير الذي نود تسليط الضوء عليه هو ترشيد برنامج العمل. ويسرنا أن نرى تقدما في الكشف عن برنامج العمل وإتاحته. غير أننا نرى أنه من الممكن إجراء تحسينات في تخصيص المجلس وقتا لعمله الروتيني، بما يتيح له إمكانية أكبر لمنع الصراعات وحلها. ومن هذا المنطلق، فإن ترشيد جدول أعمال المجلس لا يزال أيضا عملا قيد الإنجاز؛ وعلى الرغم من التقدم المحرز في وضع إجراء لحذف البنود، لم يتحقق سوى القليل من النتائج الملموسة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

**السيد سيغور (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** سيدي الرئيس، بصفتي الشخصية، أود أن أعرب عن سعادي لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن وأيضا لرؤية شخص يرتدي ربطة عنق فراشية الشكل يترأس المجلس.

يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الخمس الصغيرة التي تضم الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين، وأود أيضا أن أشكر البرتغال ليس على التنظيم الحسن التوقيت للمناقشة الرابعة بشأن هذه المسألة الهامة فحسب، ولكن أيضا على التزام البرتغال بوجه عام بهذا الموضوع الهام، ألا وهو أساليب عمل مجلس الأمن. ومجموعة الدول الخمس تقدر هذه الفرصة للدخول في حوار مع المجلس، لأننا نعتقد أن القرارات التي تُتخذ بالنيابة عن الدول

لا يقدر بثمن في مجال تحسين أساليب العمل خلال السنوات الأخيرة.

لكن تنفيذ التوصيات الواردة في المذكرة ٥٠٧ غير متماسك. وبينما تثنى مجموعة الدول الخمس على التقدم الذي أحرزه المجلس حتى الآن، فإنها تواصل الدعوة إلى تحسين تنفيذها. ولذلك فإننا ندعو لاعتماد خطة عمل لتنفيذ توصيات المذكرة ٥٠٧. ويمكن أن يُعهد للفريق العامل غير الرسمي التابع المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس بهذه المهمة ويمكنه تقديم تقارير بصفة دورية إلى المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في عمله، بما في ذلك في الجزء التحليلي من التقرير السنوي للمجلس.

وترى المجموعة أيضا أن هناك حاجة إلى تدابير تكميلية لتمكين المجلس من تعزيز سلطته وفعالته وجعله أكثر استجابة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل. وثمة اتفاق كبير بين الدول الأعضاء على ضرورة أن يحسن مجلس الأمن أساليب عمله. ويتجاوز ذلك الاتفاق مختلف مجموعات المصالح فيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، ويشكل قاسما مشتركا واسعا.

لذلك، قدمت المجموعة قبل بضعة شهور مشروع قرار جديدا يتضمن مقترحات ملموسة وواقعية وقابلة للتنفيذ بسهولة. ونقترح في هذا القرار اتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ المذكرة ٥٠٧ ونقترح تدابير أخرى. ومشروع القرار مرفق بمداخلتي المكتوبة. وقد حظي هذا النص، الذي تشاورنا بشأنه مع الأعضاء ككل، بدعم كبير. وأود أن أسلط الضوء على بعض الاقتراحات.

أولا، بصفتي رئيسا لتشكيلة قطرية مخصصة في لجنة بناء السلام، فإنني أقدر دعوة رؤساء التشكيلات إلى حضور مناقشات المجلس ذات الصلة. وأؤيد بياني كل من فرنسا

الميدان أو غيرها من آليات المجلس، مثلما هو الحال عليه اليوم. وكان لدى أسلافنا بنود أقل على جدول أعمالهم لرصدها وعدد أقل من قرارات المجلس لتنفيذها.

ولذلك، فقد كان تتبع عمل المجلس أسهل، سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس. ومن ثم، فإنه بينما ظلت المهام الرئيسية لمجلس الأمن على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة بموجب المادتين ١ و ٢٤ كما هي، فقد حدث تغير هائل في سبل القيام بهذه المهام وفي الآثار المترتبة على قرار ما.

والمجلس لا يزال يعمل إما في إطار النظام الداخلي المؤقت الذي أُعد في سنة ١٩٤٦ للجلسة الأولى بعد إنشائه - والذي تم تحديثه آخر مرة في عام ١٩٨٢ - أو يتبع تقاليد غير رسمية. ولعل المجلس يتفق معي عندما أقول إن هذا النظام الداخلي غير كاف للاحتياجات الحالية وغير متكيف معها.

وفي عام ٢٠٠٥، أظهرت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) - تمشيا مع المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعهد بوضوح إلى الجمعية العامة بتقديم توصيات، بما في ذلك إلى مجلس الأمن - ضرورة اتخاذ تدابير بعيدة الأثر لبلوغ أهداف الشرعية والشفافية والمساءلة. وتشكلت مجموعة الدول الخمس الصغيرة لغرض واحد هو الإسهام في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

وفي عام ٢٠٠٦، قدمنا إلى الجمعية العامة مشروع قرار يتضمن مجموعة من التوصيات (A/60/L.49). وتمثل رد فعل المجلس في إصدار المذكرة الرئاسية S/2006/507، التي شكلت خطوة هامة في أساليب عمل المجلس. كما رحبت مجموعة الدول الخمس باستكمال المذكرة ٥٠٧ في عام ٢٠١٠ (S/2010/507). ونشيد باليابان والبوسنة والهرسك وجميع الأعضاء الآخرين المعنيين في المجلس لإسهامهم الذي

وتحيط بمجموعة الدول الخمس الصغيرة علما بموقف الأعضاء الخمسة الدائمين ومؤاده أن تحسين أساليب العمل شأن يخص مجلس الأمن دون غيره. وإذا كان المجلس يريد أن يكون مسؤولا وحده عن أساليب عمله، فينبغي له أن يتصرف على هذا النحو بتحسينها قريبا.

والمجموعة تتبع على الدوام نهجا بناء وستواصل القيام بذلك. وإننا على استعداد للعمل يدا بيد مع المجلس لتحسين الانفتاح والشفافية. لذلك، فإننا ندعو المجلس إلى الأخذ باقتراحاتنا وإعادة إطلاق عملية التحسين. وفي حال عدم اتخاذ أي إجراء، ستصبح نداءات عموم الأعضاء من أجل الإصلاح أكثر إلحاحا. ومن شأن ذلك أن يعرض للخطر أهمية أهم جهاز لضمان السلم والأمن في العالم.

وفي الختام، أود أن أشير إلى التزام المجموعة بقضية تحسين أساليب العمل والتأكيد على نهجها البناء. والمجموعة مستعدة للشروع في حوار مؤسسي مع مجلس الأمن بشأن تنفيذ المذكرة ٥٠٧ بشأن أي تحسين آخر لأساليب عمله استنادا إلى ما حددته المجموعة في مشروع قرارها. ونتوقع من المجلس أن يرد على أفكارنا على وجه السرعة وبصراحة وعلى نحو بناء. وستبقي المجموعة هذه المسألة قيد نظرها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل اليابان.

**السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** بداية،

أود أن أعرب عن امتناني العميق لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم التي تتضمن عقد مناقشة مفتوحة اليوم حول أساليب عمل مجلس الأمن - وهي مسألة تولي لها اليابان أهمية كبيرة - وعقد مناقشة منفصلة ومتعمقة في الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الشهر بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن. ونقدر أيضا عمل السفير بارباليتش، الممثل

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اللذين يؤيدان، في جملة أمور، تقوية التفاعل بين المجلس واللجنة. وأشجع المجلس على اتخاذ خطوة إضافية ودعوة الرؤساء إلى المشاورات غير الرسمية كذلك، كما اقترحت زميلتي ممثلة البرازيل في وقت سابق. وبصورة أعم، ينبغي إدماج اعتبارات بناء السلام في جميع مستويات عمل المجلس.

ثانيا، سيكون للمجلس بتكوينه في عام ٢٠١٢ خبرة فريدة في حفظ السلام. ومن ثم، نشجع المجلس على مواصلة تحسين صياغة الولايات وتحديد أهداف واضحة للعمليات الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات على أرض الواقع، كما يعبر عنها أصحاب المصلحة المعنيون، بما في ذلك الجهات من غير الدول. وينبغي للمجلس أن يعزز تعاونه مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وينبغي للمجلس استعراض التقدم المحرز على أساس معايير واضحة. وفي نهاية كل ولاية، استخلاص الدروس المستفادة من التجربة.

ورغبة من سويسرا في الإدلاء بدلوها، فقد كلفت مركز التعاون الدولي بإجراء دراسة بشأن أساليب عمل المجلس في حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتتوفر نسخ مسبقة خارج القاعة. وسيتم قريبا تنظيم مناقشة للنتائج.

ثالثا وأخيرا، فإن اختيار رؤساء الهيئات الفرعية من

قبل الأعضاء الخمسة الدائمين ومن قبل الأعضاء المنتخبين فحسب، أمر قد عفا عليه الزمن. وبالمثل، فإن ممارسة أخذ الأعضاء الدائمين بزمام المبادرة فيما يخص تقريرا جميع القرارات الخاصة ببلدان محددة قد تجاوزها الزمن. ونشجع الأعضاء الخمسة على إعادة النظر في تلك الممارسات. وبالنظر إلى تعقيد عالم اليوم، على المجلس أن يستفيد من خبرة كل عضو من أعضائه أفضل استفادة.

وعلاوة على ذلك، بناء على مبادرة اليابان، تم تجميع دليل أساليب عمل مجلس الأمن، وهو دليل شامل يشار إليه عادة باسم "الكتاب الأخضر"، لمساعدة أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً، بالإضافة إلى الأعضاء عموماً، على فهم طرائق عمل مجلس الأمن. ويسعدني أن أعلن أن الدليل متاح الآن ضمن منشورات الأمم المتحدة. ويمكن شراؤه بمبلغ ١٢ دولاراً من متجر بيع الكتب في الأمم المتحدة أو عن طريق الإنترنت من الموقع amazon.com. وبالمناسبة، لم يعد لون الكتاب أخضر بل أصبح أبيضاً وأزرقاً.

وقد استمعنا أيضاً بعناية فائقة إلى عرضكم، سيدي الرئيس، أمام الجمعية العامة، حيث وصفتم الجهود التي بذلها المجلس مؤخراً لتعزيز كفاءته الداخلية، وأود أن أشيد بأعضاء المجلس على تلك الجهود.

ومع أهمية الإقرار بالتقدم المحرز حتى الآن، يجب أن نواصل جهودنا لإصلاح أساليب العمل. وبشكل أكثر تحديداً، تتضمن الإصلاحات التي ننشدها تحسين التقييم الشهري من جانب الرئيس لعمل المجلس من خلال موجز المناقشات الرئيسية. وسيساعد ذلك على إعداد التقرير السنوي بشكل أكثر موضوعية.

ومن الضروري أيضاً التسليم بأن الفعالية لا تتناقض مع الانفتاح. ويجب أن يقر المجلس بأن التفاعل مع الأطراف المعنية ضروري من أجل اتخاذ إجراءات فورية وفعالة. وفي هذا السياق، نلاحظ أن التقدم في إصلاح أساليب عمل المجلس لا يمكن تحقيقه بدون التعاون مع الأعضاء الدائمين. وغني عن القول، أن الاستعراض الدوري للتقدم ضروري، ونأمل أننا، بمساعدة الأعضاء المنتخبين حديثاً، سنستمر في تناول تلك المسألة في الأعوام القادمة.

وفي الختام، إن مشاركة العديدين من غير أعضاء المجلس في مناقشة اليوم تشهد على حقيقة أن أساليب عمل

الدائم للبويسنة والمهرسك، لإسهامه بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن مناقشة أساليب العمل أمر حاسم لضمان اتخاذ المجلس إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن ضمان تأييد عموم أعضاء الأمم المتحدة عند تنفيذ قرارات المجلس. والاهتمام والجهود المستمران، مثل تحسين استخدام وتنفيذ المذكرة الرئاسية ٥٠٧، بصورتها المنقحة في السنة الماضية (S/2010/507)، أمران حيويان لتحقيق تحسن في أساليب العمل.

ومسألة أساليب العمل مهمة أيضاً في سياق إصلاح مجلس الأمن. وحددت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أساليب العمل بوصفها واحدة من المسائل الرئيسية الخمس للإصلاح. وتحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال سيتطلب جهوداً مستمرة وصادقة من جانب المجلس، فضلاً عن المبادرات التي تقودها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر بشدة التفاني الذي تبديه مجموعة الدول الخمس الصغيرة.

إننا ندرك أن مجلس الأمن قد انخرط في جهد لزيادة الشفافية وحقق بعض التقدم المهم في ذلك الصدد، كما يتجلى في تفاعله الأكثر تواتراً مع غير الأعضاء في المجلس. وأظهر بعض النجاح في زيادة الكفاءة. وعلى سبيل المثال، تحيط الرئاسة الدول غير الأعضاء في المجلس علماً ببرنامج العمل في مستهل كل شهر، وهو متاح بيسر في موقع المجلس على الإنترنت. وفي تفاعل مجلس الأمن مع غير الأعضاء في المجلس، فإنه لم يكتف بالدخول في حوارات مع الأطراف ذات الصلة مثل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ولجنة بناء السلام، بل استخدم أيضاً المناقشات التفاعلية غير الرسمية. وقد وردت تلك الإصلاحات على النحو الواجب في المذكرة المنقحة ٥٠٧.

ومع أن الفقرة (١) من المادة الرابعة والعشرين بدت واضحة في معناها العادي على مدى الأعوام الـ ٦٥ الماضية، فقد جادل أسلافنا - مرارا عديدة - حول إذا ما كانت "الرئيسية" تساوي في معناها "الحصرية". ولم تتوصل تلك المناقشة إلى توافق في الآراء فيما بين الأعضاء الدائمين وبقية الأعضاء، ولن أطيل بشأن هذه النقطة اليوم. وما كان غائبا عن مناقشاتنا السابقة هو الفهم المشترك لكلمة "المسؤولية"، التي أعتبرها البعض، للأسف، على أنها تمنح حقوقا، بدون الاعتبار الواجب لما تعنيه من واجبات نابعة من تلك المسؤولية.

وبناء على ذلك، أود أن أركز اهتمامنا اليوم على الفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين - الفقرة (٢). وأود أن أدعو الأعضاء إلى قراءة تلك الفقرة الهامة وأن يقرؤوا معها الفقرة (١) من المادة الأولى، وأعتقد أن علينا أن نفعل ذلك من أجل قراءة الميثاق قراءة صحيحة.

تنص الفقرة (٢) من المادة الرابعة والعشرين على:

"يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

إنها تنص على أن المجلس "يعمل". وهي لا تنص على "يجوز للمجلس أن يعمل" أو "ينبغي له أن يعمل". إنما تنص على "يعمل". بعبارة أخرى، لا توجد هنا سلطة تقديرية. بل ما نجد بدلا من ذلك هو الواجب. ومما تجدر الإشارة إليه أيضا، أنه كما هو الحال في الفقرة (٢) من المادة الرابعة والعشرين، فإن سلطات المجلس بموجب الفصل السابع، المنصوص عليها في المادة التاسعة والثلاثين صيغت بلغة إلزامية: يقرر ويقدم توصياته، أو يقرر ما يجب.

ويشرح الجزء الثاني من الفقرة (٢) من المادة الرابعة والعشرين أين توجد في الفصول ذات الصلة من الميثاق السلطات المخولة للمجلس، ولكن جميعها تستند - ويجب

المجلس لا تزال تمثل مسألة أساسية. ونحن نقدر عمل البلدان التي ساعدت على تعزيز القضية سواء من الداخل أو من الخارج، مثل مجموعة الدول الخمس الصغيرة والبرتغال. وستواصل اليابان أيضا مشاركتها بشأن هذه المسألة الهامة من أجل تعزيز الإصلاح المستمر لأساليب عمل مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل الأردن.

**الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن) (تكلم**

بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المكرسة لأساليب عمل مجلس الأمن، وأود كذلك أن أهنئكم على قيادتكم المتميزة في رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر. إن إدراج أنفسكم في آخر قائمة المتكلمين اليوم تمثل لفتة كريمة نكن لها بالغ التقدير.

وأود أن أستغل مداخلي التالية في هذه المناقشة

المواضيعية ليس لتكرار ما قدمه الممثل الدائم لسويسرا بشأن الأفكار التي تحكم موقف مجموعة الدول الخمس الصغيرة، والتي نؤيدها بطبيعة الحال، بل للتركيز على الفقرتين ١٨ و ١٩ في مشروع القرار المقدم من الدول الخمس، واللتين تعطيان استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وسأحاول أن أشرح لماذا أدرجناهما في مشروع القرار الذي قدمناه، نظرا لصلتهما المباشرة بعمل مجلس الأمن، وبخاصة بعمل الأعضاء الدائمين.

ويستمد مجلس الأمن حقوقه وواجباته من ميثاق

الأمم المتحدة. ومهامه وسلطاته منصوص عليها بشكل عام في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين والتزامه بالتصرف وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أثناء أداء مهامه.

فحسب، بل ينشأ عنه الواجب تجاه الحق لجميع الناس على جميع الدول الأعضاء للتصدي له، حينذاك يبرز السؤال حول إذا ما كانت ممارسة عضو دائم واحد تدمير قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته بموجب المادة الرابعة والعشرين ومن إعلاء شأن مبادئ العدالة والقانون الدولي، وفقا للفقرة (١) من المادة الأولى.

وعليه، هل ينبغي إذا أن نستمر في قراءة الفقرة (٣) من المادة السابعة والعشرين بالطريقة التي تحجب عمليا مقاصد الأمم المتحدة ومسؤوليات مجلس الأمن؟ أليس من حقنا، أو حتى من واجبنا، أن نتطلع إلى تفاهم للتوفيق بين تلك الأحكام؟

وقد يكون بوسعنا الاستمرار في ذلك عندما نتعامل مع جرائم هينة، ولكن عندما نواجه أسوأ المظاهر الشنيعة من القسوة البشرية المنهجية التي كثيرا ما تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن تلك المسائل يصبح تجاهلها أكثر صعوبة بشكل متزايد، حيث لا يوجد ما هو مشترك بين الجريمة العادية وما هو خارج أقصى حدود سوء السلوك البشري.

وأود أن أرحو من المجلس أن ينظر، على سبيل المثال، في الوصف الذي أوردته محكمة نوريمبيرغ في حكمها الصادر عام ١٩٤٧، عقب إجراءات المحاكمة التي كان المدعي فيها بن فيرينتش في محاكمة آينساتزغرويين. وخلصت المحكمة إلى ما يلي:

”إن كان ما يصر عليه الادعاء العام حقيقياً، يكون لدينا في هذه الحالة مشاركة في جريمة تتصف بوحشية لم يسبق لها مثيل وهمجية لا يمكن تخيلها ويأبأها العقل ويذهل لها الخيال وتعجز قوة اللغة عن تصور هذا الانحطاط البشري ووصفه بالشكل الملائم“.

أن تستند كما أشرت منذ لحظات - إلى مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ومن بين مقاصد الأمم المتحدة، كما هي مبينة في المادة الأولى من الفصل الأول من الميثاق، وبصلة وثيقة للغاية بمسؤولية مجلس الأمن ومناقشتنا اليوم، المقصد المبين في الفقرة (١) من المادة الأولى، التي تنص على:

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي“.

والعبارة الأخيرة ”وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي“ أدرجها عضو مجلس الشيوخ آرثر فاندنبرغ من الولايات المتحدة، في ٢ أيار/مايو ١٩٤٥، ووافق عليها فوراً ”الأربعة الكبار“، وقبلت لاحقا من جانب جميع الممثلين في سان فرانسيسكو، بدون جدل وبتوافق الآراء.

وعليه عندما يُنظر فيهما معا، أي الفقرة (٢) من المادة الرابعة والعشرين، والفقرة (١) من المادة الأولى، فإنها تنص بشكل مقتضب على: يعمل المجلس في أداء واجباته وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعليه - وهذه إضافتي - وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

وعلينا أن نفهم مسألتين. الميثاق يمنح صلاحيات للمجلس ككل ولا يحدد ما ينبغي أن يعمله فرادى الأعضاء. وهذا لا يمكن إنكاره. ولكن إذا كان استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه من جانب عضو دائم سيمنع المجلس، بحكم الأغلبية المطلوبة في الفقرة (٣) من المادة السابعة والعشرين، من التصرف لردع ومنع وإزالة انتهاكات خطيرة مدعاة من النوع الذي لا يهدد السلم والأمن الدوليين

إنما تستند في توصياتها هذه إلى الحق المكفول للجمعية العامة بموجب أحكام المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

**السيد عبد العزيز** (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم باسم حركة عدم الانحياز. وفي البداية، أود أن أعرب عن تقدير الحركة للرئاسة البرتغالية لمجلس الأمن - ولكم شخصياً، السفير موراييس كابرال - على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الواردة في المذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/5407)، والورقة المفاهيمية ذات الصلة (S/2011/726، المرفق) لتوجيه المناقشات صوب تعزيز الشفافية والفعالية في عمل مجلس الأمن كيما يرقى إلى مستوى توقعات العضوية العامة للأمم المتحدة.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب - أعضاء الحركة - على انتخابهم كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وتقديم الشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم - غابون ولبنان ونيجيريا - على كل جهودهم في دعم الموقف المبدئية للحركة.

وبدون المساس بالارتباط بين إصلاح مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله، لأن الأخيرة تمثل أحد عناصر الإصلاح الشامل للمجلس وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، فإن حركة عدم الانحياز تولي أهمية كبيرة لمسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، كما يتجلى في موقفها الدائم الذي كررته في الفقرات ذات الصلة في وثيقة بالي النهائية (انظر S/2011/407)، التي اعتمدها المؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في بالي، إندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠١١.

وهذه هي النقطة الثانية التي ينبغي أن نفهمها. ومع ذلك، فإننا نفهم مبادئ العدالة، عندما تكون هناك ادعاءات خطيرة بجرائم ترتكب - جرائم تقترب في خطورتها من الوصف الوارد في الحكم المشار إليه آنفاً، والذي يهدد السلام والأمن الدوليين - وأي عضو في مجلس الأمن، وخاصة إذا كان عضواً دائماً، يصوت ضد التدابير بخلاف ما اتفقت عليه الأغلبية في مجلس الأمن ينبغي له على الأقل أن يشرح كيف يتسق موقفه مع الميثاق - أي مع مقاصد ومبادئ العدالة - والقانون الدولي.

ومجموعة الدول الخمس الصغيرة تدرك الدور الأساسي والتاريخي الذي يقوم به الأعضاء الدائمون. ومهما كان ما نقوله عن بعض أداء المجلس في الماضي، يجب أن ننسب إلى الأعضاء الدائمين ما يستحقونه من فضل لأنهم منعوا، في عصر نووي، تكرار حرب دمرت أجزاء كبيرة للغاية من الأرض مرتين في القرن العشرين. ونحن لا ندعو، كمجموعة الدول الخمس الصغيرة، إلى تعديل للميثاق يلغي حق النقض أو حتى يقيد. فحق النقض له دوره الهام. إلا أن هذا الدور ينبغي الآن أن يتوافق مع المادتين ٢٤ (٢) و ١ (١) - وهما مادتان ينبغي عدم تجاهلهما بعد الآن. ويمكن أن يتحقق ذلك على النحو الأمثل من خلال إيجاد تفاهم جديد.

وعليه، نقترح على الأعضاء الدائمين، ونفعل ذلك بكل الاحترام الواجب، النظر في الامتناع، طوعاً، عن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه كلياً في الحالات التي تنطوي على ادعاءات خطيرة بوقوع إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. ومجموعة الدول الخمس الصغيرة، إذ تعرض مضمون الفقرتين ١٨ و ١٩ من مشروع قرارها، الذي سيقدم في حينه إلى الجمعية العامة بعد المشاورات النهائية،

استخدام حق النقض، والآراء التي أعرب عنها أعضاؤه أثناء المداولات بشأن بنود جدول الأعمال قيد نظره.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تشمل التقييمات والتقارير السنوية تفصيلاً الظروف التي يعتمد مجلس الأمن بموجبها الوثائق المختلفة، سواء كانت قرارات أو بيانات رئاسية أو بيانات صحفية أو عناصر للصحافة. ولا بد من إلمام الجمعية العامة لا بما يتخذه المجلس من قرارات فحسب، بل وبدوافع وأسباب وخلفيات تلك القرارات، إلى جانب فعاليتها وتأثيرها على الحالات على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن، ترحب الحركة كخطوة إلى الأمام بالاجتماعات غير الرسمية بين رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه والعضوية الأوسع بشأن إعداد التقرير السنوي، مما يسهم في تعزيز نوعية تلك التقارير، التي ما زال يتعين أن تكون أكثر شمولاً وتحليلاً. ويمكن الاستفادة من مدخلات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق في إعداد التقرير السنوي. وفي نفس الوقت، ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم، وفقاً لأحكام المادتين ١٥ (١) و ٢٤ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة، تقارير خاصة كي تنظر فيها الجمعية العامة.

وتلاحظ حركة عدم الانحياز الزيادة في عدد الجلسات العلنية، وتتوقع أن هذه الزيادة العددية في تلك الجلسات سيواكبها تحسن نوعي من خلال توفير فرص حقيقية وتبادل للآراء على نحو مفيد يأخذ في الحسبان إسهامات الدول غير الأعضاء في المجلس، خاصة تلك التي تتأثر مصالحها، أو قد تتأثر، بشكل مباشر بفعل قرارات محتملة للمجلس. وفضلاً عن ذلك، ينبغي ألا تقتصر البيانات أو التعليقات بعد الإحاطات الإعلامية المقدمة من الأمانة العامة أو المبعوثين الخاصين وممثلي الأمين العام على أعضاء المجلس؛ وينبغي أن تتاح الفرصة للطرف المعني لإبداء آرائه وموقفه بشأن تلك الإحاطات الإعلامية. والملاحظات العامة

وحركة عدم الانحياز تقدر عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، وجهود رئاسته، البوسنة والهرسك. وتشدد الحركة على أهمية مواصلة تعزيز دوره الأساسي في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، مع المراعاة الواجبة لمواقف العضوية الأوسع للمنظمة، ولا سيما أثناء المناقشة السنوية للتقرير في الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تتوقع الحركة أن تعكس التقارير السنوية التالية لمجلس الأمن المقدمة للجمعية العامة بالتفصيل أنشطة الفريق العامل واستنتاجات مداولاته، بما في ذلك الخطوات المتخذة للنهوض بالتنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية S/2010/507 وأي مذكرات أخرى قد تصدر مستقبلاً، بغية تحليل وتقييم ما تحقق وما ينبغي عمله.

وترحب الحركة بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن، إعمالاً للمذكرة ٥٠٧، بنشر برنامج عمله المستكمل والبرنامج المتوقع لأعماله على الموقع الشبكي للمجلس بصورة منتظمة، وتقدر الممارسة التي درج عليها عدد من رؤساء مجلس الأمن بتقديم إحاطة إعلامية للعضوية الأوسع عن برنامج العمل الشهري بعد أن يعتمده المجلس في بداية كل شهر، وتتطلع في هذا الصدد إلى استكمال تلك الممارسة بعقد جلسات مراجعة ختامية غير رسمية في نهاية كل رئاسة للمجلس لتقييم ما تم إنجازه.

وفيما يتصل بهذه المسألة، ترحب الحركة بالمبادرة الشخصية لبعض رؤساء مجلس الأمن بإعداد تقييم تحليلي وشامل لعمل المجلس خلال رئاستهم. ولدى إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التوجه الإيجابي، سوف يوفر بالتأكيد سردياً أكثر ترابطاً للكيفية التي يجري بها عمل المجلس كل شهر في تناوله للمسائل المدرجة في جدول أعماله. وعليه، ينبغي أن تشمل تلك التقييمات الشهرية الحالات التي عجز فيها المجلس عن التصرف، بما في ذلك أسباب اللجوء إلى

وينبغي للمجلس أن يراعي تماماً توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والسلام الدوليين، بما يتسق والمادة ١١ (٢) من الميثاق، بدلاً من التعدي المتواصل على أعمال وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تناول المسائل التي تقع تقليدياً ضمن اختصاص هذين الجهازين. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن يعاد النظر في العلاقة بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للمنظمة، بهدف استعادة التوازن المؤسسي المفقود، وفقاً للميثاق.

علاوة على ذلك، فإن هناك حاجة إلى التفاعل بصورة منتظمة بين رؤساء الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، للمناقشة والتنسيق بخصوص المسائل المدرجة في جداول أعمال وبرامج عمل الأجهزة التي يمثلونها، لإقامة مزيد من التلاحم والتكامل بين تلك الأجهزة بطريقة تجعلها تعزز بعضها بعضاً.

ومن الأکید أن تمكّن مجلس الأمن من عقد ثلاث مناقشات مفتوحة منذ عام ٢٠٠٨ بشأن تحسين أساليب عمله، بهدف تحليل التقدم المحرز في ذلك الصدد على نحو منهجي، خطوة إيجابية. وتشجع حركة عدم الانحياز مجلس الأمن على الاستمرار في تحسين تلك الممارسة، ليس فقط عن طريق عقد هذه المناقشات، بل أيضاً عبر مراعاة وجهات النظر والاقتراحات المقدمة من قبل غير الأعضاء في المجلس، في أي نتائج تخلص إليها مثل هذه المناقشات.

وختاماً، ترى الحركة أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات، جنباً إلى جنب مع الإرادة السياسية للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص، الأعضاء الدائمين في المجلس، بهدف تحسين أساليب عمل المجلس، عبر الجمعية العامة ومجلس الأمن، على حد سواء فالشفافية، والمساءلة، والاتساق، تمثل جميعها عناصر أساسية ينبغي لمجلس الأمن

والمواقف التي يعرب عنها العديد من غير الأعضاء في مجلس الأمن أثناء نقاشاته أو مناقشاته العامة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بصورة ملائمة في أي نتيجة محتملة لتلك المناقشات وينبغي أن ترد في التقرير السنوي للمجلس أيضاً.

ومن جهة أخرى، تؤكد الحركة ضرورة عقد اجتماعات أكثر بصيغة آريا كأسلوب عملي لضمان مزيد من التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومواصلة المجلس عقد جلسات تفاعلية غير رسمية، على غرار الاجتماع الأخير الذي عقده في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وتسويتها لاستخلاص الدروس المستفادة في تنسيق الاستجابات ودعم القدرات المحلية.

ترحب حركة عدم الانحياز بالإحاطات الإعلامية والمشاورات التي يجريها المجلس على نحو متواصل مع البلدان المساهمة بقوات، باعتبار أن ذلك جزء من الجهود المبذولة للتخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها بطريقة أكثر فعالية، وبموجب ولايات أكثر وضوحاً. وينبغي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يعمل على إشراك البلدان المساهمة بقوات بطريقة أكثر تواتراً وكثافة في مداولاته عبر التفاعل المتواصل، المنتظم، وفي الوقت المناسب.

وترى حركة عدم الانحياز أن الخطوات الأولية والملموسة نحو تحسين أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن تكون هي التوصل إلى اتفاق بشأن نظام داخلي دائم للمجلس، بدلاً عن النظام الداخلي المؤقت حالياً، الذي ظل نافذاً لما يربو عن ٦٠ عاماً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن ينشئ أجهزته الفرعية وفقاً لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه، ويتعين على تلك الأجهزة الاضطلاع بمهامها على نحو يوفر معلومات كافية وفي الوقت المناسب بشأن أنشطتها لجميع الأعضاء.

نفسه، ينبغي أن تكون هناك إمكانية لاتخاذ الإجراءات على نحو فوري، كما يوضح ذلك مثال ليبيا.

وينبغي تعزيز إجراءات التقاضي على الصعيد الوطني. ونظراً لسيادة اختصاصات المحاكم الوطنية، ينبغي أن ينظر المجلس أيضاً في الدعوة على نحو أكثر تكراراً إلى إنشاء إجراءات وطنية فعالة، تدعمها، حيثما اقتضى الأمر، تدابير بناء القدرات، أو بدعم من قبل عنصر دولي.

ولا بد أيضاً من استمرار الدعم السياسي. فحيثما ينشئ المجلس آليات للمساءلة، ينبغي له أن يتأهب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل هذه الآليات فعالة. وهناك مشكلة مستمرة فيما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال، بينما افتقر عمل المجلس إلى الفعالية اللازمة في هذا الصدد. وينبغي للمجلس، عندما يتعلق الأمر بالمحكمة الجنائية الدولية، أن يتمسك بتعاون الدول الملزمة قانوناً في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالدعم المالي، فإن من شأن الافتقار إلى التمويل أن يكون عقبة رئيسية أمام فعالية العدالة الجنائية الدولية، ويؤدي إلى تأخير كبير في إجراءات التقاضي. وفي حين اضطلعت الجوانب المالية بدور هام فيما يتعلق بجميع آليات المساءلة التي استخدمها المجلس في الماضي، فإن هناك حاجة إلى المناقشة، خصوصاً، فيما يتعلق بتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية التي كلفت بها من قبل المجلس.

ثانياً، تقترح مجموعة الدول الصغيرة الخمس ثلاثة تدابير بشأن استخدام حق النقض. وقد تكلم الممثل الدائم للأردن للتو ببلاغة شديدة عن استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرى، نظراً لممارسات المجلس التي تضع في الاعتبار أن الامتناع عن التصويت لا يشكل التصويت بعدم الموافقة، بمعنى النقض، ضرورة إرساء ممارسة جديدة من شأنها أن تسمح للعضو الدائم بالتصويت معارضا

مراعاتها في جميع أنشطته، ومناهج عمله وإجراءاته. ولا ريب في أن تحسين أساليب عمل المجلس سوف يساهم في تعزيز قدرته على صون السلام والأمن الدوليين، وفي التصدي بفعالية وكفاءة لتراكم عبء عمله، ولتعدد وتعقيد المسائل المدرجة في جدول أعماله.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد فيناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** باعتبارنا أعضاء في مجموعة الدول الخمس الصغيرة، نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لسويسرا. وسوف أركز ملاحظاتي على جزأين محددين من مشروع قرار الجمعية العامة المنقح الذي عممناه في وقت سابق من هذا العام.

أولاً، تدعو مجموعة الدول الخمس الصغيرة إلى استخدام أكثر منهجية للآليات المتاحة للمجلس بهدف ضمان المساءلة عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة، بموجب القانون الدولي. ومن الواضح أن للمجلس سجل معين في هذا الصدد، يتراوح بين إنشاء محاكم مخصصة في عقد التسعينيات، وإحالة اثنتين من الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت نفسه، كان اشتراك المجلس بطريقة مخصصة في هذه المسائل، ولم يكن بدافع من خطورة الحالات في المقام الأول. ونرى أنه يمكن أن تستفيد فعالية وشرعية عمل المجلس الهام في هذا المجال، من عدد من الاعتبارات.

وينبغي أن يبنى صنع القرار على أساس التقييم الشامل للحالات. وفيما لو توفرت ظروف مثالية، وسمح الوقت بذلك، ينبغي أن يتصرف المجلس على أساس معلومات شاملة تؤثّق خطورة الحالة وطبيعة الجرائم التي تشملها، على أن تضطلع بتوفيرها على سبيل المثال، لجنة للتحقيق. وفي الوقت

الجمعية العامة. وما زلنا مستعدين للعمل على جميع المسارات الممكنة من أجل تحسين أساليب عمل المجلس عبر نهج عملي وبنّاء. ومع ذلك، نلاحظ أن استجابة المجلس كانت سلبية إلى حد كبير حتى الآن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٦/٠٠. علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

من دون إعطائه أثر استخدام حق النقض. ومن شأن تلك الأداة الإضافية تمكين أي من الأعضاء الدائمين من اتخاذ موقف واضح من مضمون النص، في ذات الوقت الذي يبين فيه عدم اعتزامه عرقلة اعتماد الاقتراح.

وكما هو معروف جيدا، فإن مجموعة الدول هذه تسعى إلى تحقيق أهدافها على مختلف المسارات، بما في ذلك عن طريق المشاركة المباشرة مع أعضاء المجلس. وبالتالي، فنحن نقدر تقديرا بالغاً فرصة اليوم. ونواصل في الوقت نفسه جهودنا الهادفة إلى المضي قدما بمشروع قرارنا في